النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵉⵜ ⴰⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵡⵓⵔⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 625 ■ من 23 الى 29 أكتوبر 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

وداعا رفيقنا المصطفى براهمة وعهدا على الاستمرار على درب النضال

يوم 13 اكتوبر 2025 كانت الصدمة/ الفاجعة حيث تمكن المرض اللعين من إجهاض الآمال الذي كان يحدونا في عودة رفيقنا الغالي المصطفي براهمة القائد الفذ والمناضل الثوري، معافا إلى أحضان أسرته الصغيرة والكبيرة وإلى ساحات النضال التي خبرته هو الذي كان يجوب ربوع الوطن من اقصاه إلى اقصاه وخارجه متحديا كل الاكراهات والمخاطر التي كادت تؤدي بحياته اكثر من مرة، مؤطرا أو مشرفا على محطات تنظيمية أو في مقدمة المعارك الميدانية والجماهيرية مع رفيقاته ورفاقه وأحرار الوطن وهو الذي تحدى خلال مصار نضاله الطويل، آلة القمع وسجون النظام الاستبدادي التي لم تزده إلا صلابة وثباتا على المبادئ والأهداف التي ضحى من أجلها شهيدات وشهداء الحركة الماركسية اللينينية المغربية زروال وسعيدة وجبيهة والتهاني... وشهداء الشعب المغربي وحركة التحرر عبرا العالم وفي مقدمتهم شهداء القضية الفلسطينية.

بوفاة رفيقنا المصطفى يكون حزب النهج الديمقراطي العمالي والحركة اليسارية المغربية والأممية قد فقدت أحد اصدق وأخلص مناضليها. مناضل كرس حياته للنضال في سبيل تقدم شعبنا وتحرره من الاستبداد المخزني والقهر الاجتماعي والتبعية، وقدم في سبيل ذلك تضحيات كبيرة من شبابه وصحته وعائلته... ، وظل صامدا ثابتا على المبادئ، متشبثا ومناضلا من أجل مشروع التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية حتى آخر رمق من حياته.

فنم قرير العين أيها الرفيق، نعاهدك أننا سنواصل النضال والتضحية من أجل المبادئ والأهداف التي كرست حياتك لها في التحرر والديمقراطية والاشتراكية.

عمر باعزيز

ضيف العدد

راكم شباب المغرب تجارب متنوعة واجه فيها الفساد والاستبداد والافتراس

15

تدمير القطاع العمومي، سياسة دولة، القطاع الصحي نموذجا

06

اعتراف الغرب بالدولة الفلسطينية:

هل هي صحوة أخلاقية واهتمام متأخر بمصير الشعب الفلسطيني؟

11

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 / 104

حمة لهمامي الأمين العام لحزب العمال التونسي: وداعا عزيزي المصطفى براهمة

لم أقدر على الكتابة كلّ هذه الأيّام،

كان أوّل خبر «انفتحت عليه» عيناي يوم الاثنين 13 أكتوبر/تشرين الأول هو رحيل الرفيق والصّديق المصطفى براهمة المناضل المغربي الذي ناضل لسنوات طويلة في صفوف حزب النهج العمالي المغربي وتولى قيادته لمدة عقد.

لم يمهلني رفيقي علي الجلّولي الوقت كي أستفيق من نومي ويستعيد ذهني نشاطه العادي صبيحة ذلك اليوم بل إنه «غشمني بالخبر» كما يقول الناس عندنا، فبقيت واجما لمدة دقائق، محاولا استيعاب المصاب الجلل رغم أنني كنت أخشى وقوعه منذ مدّة بناء على ما يصلني من معلومات من بعض رفاق الفقيد.

علىّ الاعتراف بأنّ غالبيّة أبناء جيلي ابتُلينا بحبّ مناضلات المغرب ومناضليه. وهذه حقيقة سمعتها من أكثر من مناضل تونسي. ثمّة قرابة غريبة في الذهنية والمزاج والسّلوك. وسمعت نفس الشيء من مناضلين/مناضلات من المغرب.

لا يتوقّف الأمر عند كوننا ننتمي إلى نفس التيّار الأممي الذي يؤمن بالأخوّة الإنسانيّة الحقّة، المتحرّرة من كل استغلال واستلاب، ولا عند العلاقات التاريخية بين الشعبين خاصة في الحقبة الاستعماريّة، بل قد يكون وراء هذا الشّعور تشابه التجارب في بلدينا أيضا.

في المغرب مثّلت «منظمة إلى الأمام» نواة اليسار الجديد، الثوري في سبعينات القرن الماضي، وفي تونس وفي نفس الفترة كانت «منظمة العامل التونسي» (امتداد لمنظمة آفاق) ترفع تقريبا نفس الراية. هنا وهناك كانت الدعوة الجامحة إلى الثورة الشعبيّة ضدّ الاستغلال والظلم والتبعية.

وكان ابرهام السّرفاتي، مؤسّس إلى الأمام، هو الاسم الذي يتردّد عندنا كثيرا في تونس، وقد عرف وقتها بمواقفه المبدئية الصارمة من الكيان الصهيوني ومن الأيديولوجية الصهيونية عامة ودعوتها يهود العالم إلى الهجرة والاستيطان في أرض فلسطين على حساب أهلها وسكانها.

هنا وهناك أيضا كان السجن في انتظار مناضلي/مناضلات التنظيمين وإن في فترات مختلفة. وكان المصطفى براهمة، السياسي الفطن والمنظم البارع والمكافح العنيد من بين الذين طالتهم يد القمع المخزني عام 1984 وحكم عليه بعشرين سنة سجنا ولم يغادر إلا سنة 1994 إثر عفو ملكي جاء نتيجة ضغط وطني ودولي.

عرفت براهمة مثلما عرفت الحريف ومعاد والتيتي وأمين وجمال والهاكش وبلعتيق وفقير وعتيقة وحياة وزهرة وخديجة والراحل الشبّاري وغيرهم. إنّ ما يبهرك في مصطفى وفي ذلك الجيل هو المبدئيّة والكفاحيّة والصّرامة في الدفاع عن حقوق العمال والكادحين والشعب عامّة.

جيل يتسابق أبناؤه/بناته على النضال والالتزام والتضحية.

لقد خاض براهمة تجارب ثرية شبابية، سياسيّة، نقابيّة وترك بصمته في جميعها.

حين علمت برحيل براهمة انتابني الشعور بأنّ واحدا منّا، من حزب العمّال، غادرنا... رفيقي معاد دائما ما يقول لي ضاحكا، مقهقها، «ما الجديد في حزبنا» وهو يقصد حزب العمّال لما أصبح يجمع مناضلات/مناضلي الحزبين من علاقات تتجاوز السياسي والأيديولوجي المجرّد إلى العاطفي.

ما أعظم أن يغادر المناضل/المناضلة وهو/هي راسخ في مبادئه وقيمه التي حوّلته إلى إنسان حقيقي يتألم لألم كل مظلوم/مضطهد ويثور في وجه كل ظالم/مجرم بقطع النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو العرق أو القومية أو الثقافة أو اللغة.

ما أعظم أن يغادر المناضل/المناضلة وقد ترك/تركت «روحه/ها» ترفرف بيننا نستذكرها في هذا الموقف أو ذاك، في هذه المعركة أو تلك...»كان المصطفى براهمة يقول كذا وكذا أو يفعل كذا وكذا في مثل هذا الموقف...».

في إحدى رسائل السجن تطرّق الفيلسوف المناضل أنطونيو غرامشي إلى خلود الروح... قال إنّ الروح هو ذاك الأثر الذي تتركه خالدا بين الناس، في ذاكرتهم، يستحضرونه في هذا الظرف أو ذاك للاستلهام منه في تفكيرهم أو في سلوكهم.

غادرتنا يا المصطفى لكنّ روحك ستظلّ ترفرف بيننا فكرة وموقفا ورؤية وسلوكا.

صبرا أمينة بوخلخال، أيتها الأمينة المثابرة، صبرا لنا جميعا... ولنواصل المسيرة بنفس الثبات والعزيمة.

حمّه الهمّامي

تونس في 15 أكتوبر 2025

رحيل احد قادة اليسار الجدري لمرحلة اعادة البناء
الرفيق مصطفى براهمة
خاطرة عن سيرته من رفاقه

موقع مجلة الهدف

يرحل اليوم عنا الرفيق مصطفى براهمة، احد قادة منظمة الى الامام المغربية خلال مرحلة اعادة البناء ، والمؤسسة لتجربة القاعديين بالمدرسة المحمدية للمهندسين. مصطفى براهمة مهندس مدني تخصص علم البيئة،وناشطا بارزا في جمعية مهندسي المدرسة للمهندسينز ،خريج المدارس الوطنية الذي اختار الاصطفاف دائما الى إلى جانب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

مصطفى قضى شهورا من التعذيب الوحشي في درب مولاي الشريف إثر اعتقاله ضمن مجموعة 26 ،مجموعة الشهيد التهاني امين ، قضى بعدها سنوات من الاعتقال في سجون النظام حيث خاض مجموعة من الاضرابات عن الطعام إلى أن أفرج عنه بضغط قوي داخلي وخارجي إلى جانب ما يفوق 400 معتقل سياسي سنة 1994.

مصطفى البراهمة بعد قضائه 9 سنوات من الاعتقال التعسفي لم يتوقف ولو لحظة عن النضال، حيث انخرط بقوة في عملية إعادة بناء اليسار الجدري من خلال ما يعرف بالتجميع ، وساهم بشكل فعال في تأسيس النهج الديمقراطي ، وشغل منصب امينه العام لولايتين وقبل منصب نائب الكاتب الوطني . كما تحمل المسؤولية في المكتب التنفيذي لاكنفدرالية الديمقراطية الشغل إضافة إلى كونه ناشطا زقاعلا ومسؤلا في الاتحاد الوطني للمهندسين ،وعمل بقوة على تأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف .

مصطفى البراهمة خريج المدرسة المحمدية للمهندسين،لم يتوقف تكوينه عند الهندس ، بل درس القانون في السجن وحازم الاجازة وله مساهمات قيمة في قراءة الدستور المغربي خاصة دستور 1996، واكمل مساره في مجال البحث في حصوله قبل سنوات قصيرة على شهادة الدكتوراه. الرفيق مصطفى البراهمة قامة نضالية سياسية ونقابية وفكرية مشهود لها

الراحل مصطفى كما قال في حقه عزيز غالي « عاش واقفا، نبيلا، صلبا في المبدأ، إنسانا في جوهره، وثائرا في كل تفاصيله»

برحيل المناضل البراهمة تكون الساحة السياسية واليسار خصوصا فقد صوتا لا يهادن، ومناضلا يربط النظرية بالممارسة ،ومثقا عضويا حقيقيا . وانسانا من طينة خاصة رجل عاش بسيطا ومتواضع،عاش من أجل الآخرين ولفضل القيم الإنسانية النبيلة ،كثير العضاء،كثيف التضامن ،انسانيه اتجاه الرفاق والرفيقات بلا حدود.

مصطفى لم يساوم يوما، ولم ينحني رغم امتداد العواصف والتراجعات والانكسارات والتخاذلات ،بقي سامقا يواجه و ظل وفيا لقضايا الشعب المغربي ولكل القضايا العادلة

برحيل الرفيق مصطفى البراهمة ،نكون خسرنا وفقدنا مناضل استثنائي حازم ،ورجل من معدن خالص ونادر ،ونكون قد ودعنا رمزا شاهدا ومعلما لجيل كمل من التجربة السياسية والنقابية .

لترقد روح الفقيد الشهم مصطفى البراهمة في سلام وطمأنينة.

وعزائي لكل أسرته من رفيقة دربه وابنيه واخواته وكل مكونات اليسار السياسية والحركة النقابية ورفاقه ورفيقاته.

اوداعا رفيقنا مصطفى براهمة ...ستبقى حاضرا في ضمائرنا وكينونتنا ووجداننا، فأمثالك وإن غيبهم الموت يبقون حاضرين باستمرار النضال من القيم والمبادئ التي ناضلوا من أجلها .

التنسيقية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب في وداع المناضل مصطفى براهمة

ببالغ الحزن والأسى علمنا في التنسيقية الأوروبية للدفاع عن حقوق الانسان وفاة المناضل الصلب والقائد الثوري المتميز الرفيق مصطفى براهمة، الذي كرس حياته في خدمة القضايا العادلة لطموحات الطبقات الشعبية في تحريرها من قيود الاستبداد المخزني ومن اجل بناء أسس الدولة الديمقراطية ضامنة العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة أفراد الشعب. اننا نودع اليوم أحد رموز النضال والتضحية المناضل اليساري مصطفى براهمة. لقد كان الفقيد نبراسا للفكر الثوري المتنور الدي اسس مساحات نضالية من اجل خلق جبهة ارحب واوسع من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان مع كل اطياف اليسار بهدف بناء قطب تقدمي تحرري. كل هدا بصدر رحب للوصول الى التوافق لما هو م شترك في الساحة النضالية . بهذه المناسبة الأليمة، ونحن ننحني تبجيلا لروح فقيدنا الغالي مصطفى براهمة، نتقدم بأحر التعازي لزوجته أميمة بوخلخال وابنته تهاني وابنه أمين ولكل اصدقائه ورفاقه في حزب النهج الديمقراطي العمالي وقوى ومناضلي ومناضلات اليسار وعامة الشعب المغربي. متمنين الصبر والسلوان للجمي ع

في 15 أكتوبر 2025

الهيئات الموقعة

- التنسيقية الأوروبية للدفاع عن حقوق الانسان بالمغرب
- جمعية الدفاع عن حقوق الانسان بالمغرب
- المركز الأورومتوسطي للهجرة والتنمية بهولندا
- المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف بفرنسا
- مؤسسة المهدي بنبركة بفرنسا
- جمعية أقارب و أصدقاء مجهولي المصير بالمغرب
- المبادرة المغربية لحقوق الانسان بهولندا
- جمعية المغاربة بفرنسا
- جمعية العمال المغاربيين بفرنسا
- جمعية العمال المغاربة بهولندا
- لجنة المطالبة بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين بالمغرب – بلجيكا
- الجمعية المغربية لحقوق الانسان-باريس
- ائتلاف ريفيي أوروبا
- جمعية معا بإيطاليا
- تنسيقية التضامن بين شعوب المتوسط بإسبانيا
- مغربيات ضد الاعتقال السياسي بالمغرب – بلجيكا
- مركز آيت الجيد محمد للدراسات و الأبحاث
- دائرة أصدقاء و صديقات بنسعيد آيت ادير

المنظمات المتضامن ة

- الحزب الاشتراكي الموحد بهولندا
- حزب النهج الديمقراطي العمالي-جهة أوروبا الغربية
- فيدرالية اليسار الديمقراطي بفرنسا

Associations et organisations signataires

- La Coordination associative en Europe pour le respect des droits humains au Maroc
- Association de défense des droits de l'Homme au Maroc (ASDHOM)
- Association des Marocains en France (AMF)
- Association des parents et amis des disparus au Maroc (APADM)
- Association des Travailleurs Maghrébins de France (ATMF)
- Association des travailleurs marocains aux Pays-Bas (KMAN)
- Centre euro-méditerranéen pour la migration et le développement aux Pays-Bas (EMCEMO)
- Forum Marocain Vérité et Justice en France (FMVJ-f)
- Association Marocaine des Droits Humains (Paris-IDF)
- Initiative Marocaine pour les Droits Humains aux Pays Bas
- Association Marocaine des Droits Humains (Section Belgique)
- Institut Mehdi Ben Barka, Mémoire vivante
- Coordination de Solidarité entre les peuples de la Méditerranée, Espagne
- Coalition des Rifains en Europe
- Coordination Européenne du Forum des droits humains pour le nord du Maroc
- Comité (Belge) pour la libération des détenus politiques au Maroc
- Na'oura GSBM, Belgique
- Comité de Soutien au Mouvement Rifain (CSMR), Paris
- Association Ensemble, Italie
- Femme Marocaine contre la Détention Politique au Maroc/Belgique
- Centre Aït Ljid Mohamed d>Etudes et de Recherches (CALMER)
- Le cercle des Ami.e.s de Bensaid Ait Iddir

Soutenu par

- La Fédération de la Gauche Démocratique (France)
- Parti de la Voie Démocratiques des Travailleurs (Europe))
- Parti Socialiste Unifié (Hollande)

رسالة شكر وامتنان

يتقدم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي باسمه وباسم مناضلات ومناضلي الحزب بجزيل الشكر وصادق الامتنان لكل من واسانا من هيئات صديقة من داخل المغرب ومن خارجه ومن رفيقات ورفاق وصديقات واصدقاء في وفاة رفيقنا العزيز المصطفى براهمة الكاتب الوطني السابق للحزب وعضو لجنة المركزية الحالية مما كان له بالغ الاثار في التخفيف من الم الفقد الموجع.

وعزاؤنا ان نستمر على العهد في النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية.

فكل الشكر والتقدير لاجميع.

المكتب السياسي

بعثت العديد من الهيئآت المناضلة من داخل المغرب وخارجه برقيات ورسائل التعازي والمواساة لأسرة الفقيد المصطفى براهمة ولرفاقه في حزب النهج الديمقراطي العمالي.

فيما يلي لائحة غير حصرية مرفوقة ببعضها اضافة لشهادات تبرز مكانة الفقيد وحجم الالتفاف الذي يحظى به لدى كل من عاشره وخصاله الكفاحية وأخلاقه الثورية العالية التي جعلت منه قائدا سياسيا وطنيا وأمميا من طراز كبير.

ملحوظة: لا تتضمن هذه اللائحة كلمات وشهادات من عايش الفقيد من زملاء وأصدقاء ورفاق، نساء ورجال والتي تم تقديمها خلال حفل التأبين بمنزل الفقيد طيلة يوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025.

ونعتذر لكل الهيئات والاشخاص الذين لم نتمكن من ادراج شهادتهم وتعزيا-تهم:

- الحزب الاشتراكي الموحد.ط
- فيدرالية اليسار الديمقراطي،
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.
- رفاق/ات اليسار المتعدد.
- العدل والإحسان.
- - حزب العمال التونسي.
- حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد. تونس
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- حزب الشعب الفلسطيني
- المجلس الدولي لشبكة CADTM.
- جريدة المناضل.ة
- أطاك المغرب.
- الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب.
- الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.
- الهيأة المغربية لنصرة قضايا الأمة.
- الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن فلسطين
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.
- المرصد المغربي للسجون.
- الكنفدرالية الديمقراطية للشغل. 24) الجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديمقراطي.
- النقابة الديمقراطية للعدل (ف.د.ش)
- تيار الأساتذة الباحثين التقدميين.
- الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية: تقاطع
- المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف.
- مجموعة 26 للمعتقلين السياسيين
- عائلتي الشهيدين م.بوبكر الدريدي ومصطفى بلهواري
- تجمع المدافعين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية: CODESA
- التنسيقية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب (25 توقيع)
- جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب: AS-DHOM
- جمعية أقارب وأصدقاء مجهولي المصير بالمغرب: APADAM
- معهد المهدي بنبركة.
- حزب النهج الديمقراطي العمالي: المكتب السياسي وفروع جهوية ومحلية والقطاعين الشبيبي والنسائي للحزب.

ونعتذر لعدم ذكر باقي الهيئات

برقية تعزية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إلى الرفيقات والرفاق في حزب النهج الديمقراطي العمالي – المغرب

تلقّينا ببالغ الحزن والأسى نبأ رحيل الرفيق القائد مصطفى براهمة، الكاتب الوطني السابق لحزب النهج الديمقراطي العمالي وعضو لجنته المركزية، وأحد الرموز البارزة في مسيرة النضال الثوري والديمقراطي في المغرب.

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ نعبّر عن عميق تأثرنا بهذا الفقد الكبير، نتقدّم منكم، ومن عائلته الكريمة، ومن عموم الشعب المغربي الشقيق، بأحرّ التعازي وأصدق مشاعر المواساة.

لقد كان الرفيق مصطفى براهمة مناضلاً مخلصاً لقضايا الطبقة العاملة، ثابتاً على مبادئ التحرّر والعدالة الاجتماعية، ومدافعاً صلباً عن قضية فلسطين، وداعماً لقوى اليسار في مواجهة الاستبداد والاستغلال والاحتلال الصهيوني.

سيبقى إرثه النضالي نبراساً للأجيال القادمة في معارك الحرية والكرامة، ومصدر إلهام لكل المناضلين من أجل عالم أكثر عدلاً وإنسانية.

لروحه السلام، وللشهداء المجد والخلود،

ولكم، أيها الرفاق، دوام الثبات والنصر لقضايانا المشتركة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الدائرة الإعلامية المركزية
التاريخ: 16 / 10 / 2025

«كما لاحظتم قراءنا الأعزاء تحولت كلمة العدد إلى الصفحة الثالثة نظرا لتخصيص جزء مهم من العدد الحالي (بعد أن تعذر ذلك في العدد السابق)، بما فيه الصفحة الأولى، لحدث فقدان النهج الديمقراطي العمالي لقائد فذ بصم على تاريخ حزبنا منذ نشأته وساهم في تقوية التنظيم وفي نضالاته.

عهدا لرفيقنا المصطفي براهمة على السير على درب النضال الذي سلكه طوال مصاره الحافل بالتضحيات.»

كلمة العدد:

حراكات الشباب ودور القوى المناضلة

نقصد بالقوى المناضلة تلك التي تناضل ضد السياسات المخزنية اللاشعبية في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والحقوقية، وضد الحكم الفردي المطلق الذي يستبد بالقرار ويغيب الإرادة الشعبية. وهي بالتسمية، القوى التقدمية والديمقراطية والحية الرافضة للاستبداد والفساد والافتراس والتطبيع.

إن نضال هذه القوى وإن كان قد حقق تقدما مهما في النضال لدعم فلسطين ولمناهضة سياسة التطبيع من خلال «الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومقاومة التطبيع» خاصة منذ عملية «طوفان الأقصى» ل7 أكتوبر 2023 فإنه على المستوى الاجتماعي عرف هذا النضال ترهلا سياسيا غير مقبول وتشتتا غير مستساغ في ظل هجوم كاسح للنظام المخزني وحكومته الرجعية على الحقوق والمكتسبات الشعبية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من خلال الخوصصة المفترسة (الصحة والتعليم في المقدمة)ومن خلال الهجوم على الحقوق والحريات (الحق في الاضراب – الحريات العامة – الحق في التنظيم...) ومن خلال انسداد الآفاق في التشغيل وتحسين الأوضاع الاجتماعية ،مما جعل أغلب الشباب يعتبرون أن الحركة النقابية (بفعل البيروقراطية في القيادة وضعف المبادرة الجريئة في الغالب أو بفعل الانخراط في لعبة «السلم الاجتماعي» في ظل الحرب الطبقية على العمال والكادحين) والأحزاب السياسية (وهنا نتحدث عن الأحزاب المناضلة وليس الأحزاب الإدارية والرجعية) بفعل ضعف المبادرة الموحدة والفعالة ،هي نفسها ، كما يرى الشباب ، لا يمكن الرهان عليها لتحريك الشارع العام بعد أن بلغ الغضب أوجه وطال الانتظار.

إن حراكات الشباب (حراك جيل Z.) تمثل عملية فيض ضروري وإيجابي لدق الخزان ولإيقاظ القوى المناضلة وجعل توقيتها النضالي ينسجم مع روح الشارع وإرادة الشباب وحراكه، لا بالتضامن والدعم وبإدانة القمع والسياسات الرسمية فقط، فذلك دائما محبذ ومطلوب، لكن بالارتقاء كذلك بالفكر السياسي للقوى التقدمية والديمقراطية والحية لمستوى ضرورة المرحلة في خلق ميزان قوة يسمح بتشكيل أوسع جبهة شعبية للنضال ضد الاستبداد والافتراس والفساد والتطبيع مع كيان الإجرام الصهيوني.

رغم التضحيات ،لقد فوتت القوى السياسية التقدمية والديمقراطية والحية لحظة حركة 20 فبراير بفعل رهان البعض على التغيير من فوق وبفعل بعض عوامل الكبح وبعض القرارات والتناقضات الغير مبررة والتي لم تأخذ بالحسبان أن اللحظات التاريخية للتغيير لا تتكرر بشكل إرادوي، وأن مشروعية القوى المناضلة نفسها مرتبطة كذلك بمدى قدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة في اللحظة التاريخية والسياسية المناسبة والمتلائمة مع ترمومتر النضال المجتمعي.

إن جيل الشباب بين على استعدادات هائلة للنضال، لهذا فإن التحدي هو مواجهة محاولات كبحه بالقمع والمحاكمات والتخويف أو محاولات تحريف مساره النضالي عن طريق «المؤثرين» المخدومين ليبراليا لإفراغ نضال الشباب من كل مضمون فعال، أو لمحاولة جعل هذا الحراك مجرد «تنفيس عابر» ليس له أثر على التغيير الملموس والمطلوب على مطالب الشباب ومطالب المجتمع.

لتتحمل القوى التقدمية والديمقراطية والحية مسؤوليتها التاريخية والسياسية أمام إرادة التغيير في المجتمع، ولنكن جميعا في مستوى إرادات الشباب ونداءاته وطاقاته الخلاقة، ولنحول اللحظة إلى لحظة أمل استراتيجي لتجاوز الترهل والإحباط المتكرر، ولفتح الطريق نحو تغيير جذري يليق بتطلعات المجتمع وتضحيات الجماهير الشعبية والقوى المناضلة ووفاء لأرواح شهداء النضال من أجل الديمقراطية الكاملة لشعبنا ومن أجل التنمية الشاملة المتحررة من السيطرة الامبريالية والصهيونية ومن بورجوازية الافتراس.

التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ

الحلقة الثالثة: التصور الفرنسي

الهاشمي كبدة

اختلف التصور الفرنسي للحركة النقابية عن التصورين البريطاني والألماني، إذ في فرنسا ما بعد الثورة، كان يعمل بنص تنظيمي مؤطر للهيئات القارة للأجراء، وهو قانون لوشابوليي(a)، وهو أحد النصوص الرسمية الأولى في فرنسا. لقد دفعت الرغبة في إزالة الهيئات الوسيطة بين الدولة والفرد المؤسسات الدستورية إلى حظر التعاضديات العمالية. «لا وجود لتكتل حرفي في بنيات الدولة، بل توجد فقط المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة، ولا يسمح لأي في مجال الشأن العام بإشاعة روح التكتل الحرفي»(1).

كانت التعاضدية العمالية لتلك الفترة لا تتضمن إلا الأجراء. وكان هدفها الوحيد الرفع من المقابل الأجري ليوم من العمل، غير أنه طالها الحظر. «إن حق الفرد الذي أرسته الثورة الفرنسية يتعارض مع العمل الجماعي للعمال. إن المنتسبين إلى نفس المهنة لا يمكن لهم صياغة أنظمة لما يزعمونه مصالحهم المشتركة. إن أي اتفاقية، يلتزم بموجبها المنتسبون إلى نفس المهنة بتحديد سعر محدد لعملهم أو لمنتجاتهم، تعد محظورة باعتبارها تنتهك الحرية وإعلان حقوق الإنسان»(2). إن المساواة النظرية التي رغب المشرع في إقامتها بين العمال وأرباب العمل صبت في مصلحة الأخيرين على حساب الأولين.

نمت التعاضديات أو الاخويات بين السرية والعلنية من سنة 1791 إلى سنة 1840. وقد حال الحذر دون أن تصبح تلك التعاضديات خصما لأرباب العمل. وظلت الأوساط التي ازدهرت فيها تلك التعاضديات هي التي حافظت على تقاليد حرفية راسخة. وجاءت الصحوة على إيقاع التعاضديات العمالية متأخرة في القطاعات الإنتاجية المتأثرة بالثورة الصناعية. وغالبا ما كانت التعاضدية تطالب العامل بالمساهمة بأجرة يوم من العمل كل شهر. وكانت، بالمقابل، تؤمن له تعويضا عن أيام المرض يعادل تقريبا أجرته. وكانت تضمن له معاشا يمثل ثلث ربحه العادي. وكانت تكفل لورثته في حالة الوفاة منحة تساوي في المتوسط مقدار خمسة عشرة مرة ما كان يتقاضه.

انزاحت الأخوية العمالية بيسر من التعاضد إلى مقاومة أرباب العمل. وقررت الجمعيات العمالية بعد ذلك إقرار التعويض عن البطالة. وتعددت الحركات المطلبية مند عودة الملكية إلى الحكم. غير أن معارضة الباطرونا لم تصبح بعد معارضة للنظام الرأسمالي. وطمح العمال في تنظيم للعمل يتيح لهم إنشاء أوراش بجمهوريات صغيرة ومستقلة. ولم يتعلق الأمر لا بالتأميم ولا بنزع الملكية. ولم يستبعد روح التجمع الذي طالب به العمال المنافسة المقاولاتية التي يديرها أرباب العمل.

بدد فشل ثورة فبراير 1848 حلم التنظيم العمالي. ورغم أوهام البعض، فإن الإمبراطورية الثانية لم تأتي بالثورة الاجتماعية. وابتداء من سنة 1860، انتقلت التعاضديات العمالية إلى مرحلة الغرف النقابية وهو الاسم الذي حافظت عليه على مر التاريخ، لكن لم يرصد لديها، في الأصل، أية إرادة ثورية. كان العمال يأملون في أن تصبح كل واحدة من الغرف النقابية محتوية على تمثيلية بالتساوي للعمال والباطرونا.

لم تتم ولادة الحركة النقابية الفرنسية تحت شعار الصراع الطبقي. فقد تم إقناع المناضلين العمال الأوائل بفكرة التعاون مع الباطرونا والتي لم تلقى إلا الازدراء من طرف هذه الأخيرة. وسحبت الآمال من الجمعية العمالية التي كانت تطمح في منافسة ومصارعة الباطرونا وتقييدها، وتم الآن التوجه إلى الغرفة النقابية. وصرح طولان(b) قائلا: «إن الغرفة النقابية العمالية ستكون، من ناحية النظام الاقتصادي والصناعي، المؤسسة الأم في كل تقدم مستقبلي، ومنها ستنبثق بحرية الوكالة المهنية، وهي الوسيلة الوحيدة التي تؤمن ضد البطالة، وبفضل الغرفة النقابية سنتملك تاريخ الحرفة وتقاليد الأعمال اليدوية، وستكون أكاديمية المهن عيادة لاختبار الاكتشافات الجديدة»(3).

إن القيمة الخاصة للنقابة قد تأكدت. فبينما توحدت النقابات في فيدراليات وطنية وببطء في اتحادات محلية، سعت مكونات مؤثرة توظيف هذه القوة الجديدة لفائدتها. وهكذا حاولت السلطات توجيه الجماهير العمالية نحو أنشطة لا تتسم بالثورية. وكان ذلك هو الهدف من القانون الإمبراطوري لسنة 1864 الذي رخص بإنشاء ائتلافات عمالية. لكن العمال لم ينتظروا هذا النص حتى يطلقوا شرارة الإضرابات. ولم تختف كل العقبات القانونية مع هذا النص. ومع ذلك، فقد بصم العمل النقابي على أول نجاح له. ففي سنة 1884، لما تقدم والديك-روسو(c) بنص منح بموجبه الحق النقابي للعمال، كان الغرض منه هو إجبار الجمعيات النقابية على إيداع قوانينها الأساسية وعلى الإدلاء بأسماء مدبريها، غير أن العمال قبلوا بالفوائد ورفضوا الالتزامات.

وفي الاتجاه المعاكس للسلطة، مارس الماركسيون تأثيرهم، لكن هذا الأخير كان ضعيفا في البدء. غير أنه حتى بعد سنة 1864، ظل التيار البرودوني يقاوم التيار الماركسي انطلاقا من أن هذا الأخير شدد على أن النقابات ليست إلا وسيلة تحريض كفيلة بالتعجيل بإيقاظ الوعي الطبقي، واعتبر أنه يتعين على النقابات أن تتبع بشكل وثيق إلى الحزب. وفي حوالي سنة 1880، وتحت تأثير غيسد (d)، أصبح الماركسيون وازنين في الساحة النقابية الفرنسية. ومن ثمة انخرطت الحركة النقابية الفرنسية في نهج موازي للحركة النقابية الألمانية. لكن بعدئذ طفت على المشهد النقابي عناصر جاءت من الأوساط الأناركية لتنشأ ما سمي بالحركة النقابية الثورية.

تبنى النقابيون الثوريون النقد الذي وجهته الماركسية إلى الرأسمالية. لكنهم أضافوا إليه نقد الدولة. إن الدولة لا يمكن أن تكون أداة للتحرر لأنها هي في حد ذاتها أداة للقمع وللاضطهاد. فلا جدوى في انتزاعها من كماشة الرأسمالية لجعلها أداة ثورية. إن الثوريين الواعين لا يمكن أن يضعوا لأنفسهم إلا هدفا واحدا ألا وهو تدميرها. وصرح بيلوتيي(e) قائلا: «إن السبب الوحيد لوجود الدولة هو الحفاظ على المصالح السياسية للطبقة السائدة»(4). وكان الإضراب هو السلاح الأساسي، وكان يمكن أن يحقق نتائج مباشرة مرضية. كما كان يتيح فتح طريق التفاوض مع أرباب العمل بالقطاعات الصناعية الأكثر تأثرا بالتركيز. وبالتدريج، شرع نطاق النزاعات في التمدد. وكان مخيال النقابيين «الثوريين» يجعلهم يرون في الإضراب العام لكل التكتلات المهنية الأداة الحقيقية للثورة. وابتداء من سنة 1892، ترسخت تلك الفكرة، وانتهى بها الأمر أن تم استبطانها كعقيدة من الرصيد المشترك الذي تمتح منه الحركة النقابية «الثورية». وعلى العكس من ذلك، ليس كل النقابيين الفرنسيين كانوا يشاطرون تلك الفكرة من ضمنهم المنتسبين للنقابات التي لازالت خاضعة لنفوذ الحزب الاشتراكي الفرنسي. وظلت بعض التكتلات المهنية إصلاحية، إذ كانت تفضل عن الإضراب الاتفاقيات الجماعية، وعن أساليب التحريض الأعداد الكبيرة من العمال الذين يغذون صناديق التضامن.

كان مؤتمر الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية، التي تأسست سنة 1895، المنعقد بمدينة أميان سنة 1906 المحطة المفصلية في تاريخ الحركة النقابية الفرنسية حيث اتفق خلاله الإصلاحيون و«الثوريون» على الحسم مع سياسة النقابة وصدر عنه ميثاق. نص هذا الأخير على أن يظل هدف الحركة النقابية هو اختفاء الباطرونا ونظام الأجر، وأن تكرس عملها اليومي لتحسين ظروف العمال، لكن هذه المهمة ليست إلا جانبا من عملها، فهي لن تتخلى لأي حزب مهما كان عن مهمة إنجاز الانعتاق الكامل. وورد فيه أن الحركة النقابية هي التي ستنجز الثورة بواسطة الإضراب العام حيث اعتبرت النقابة تجمعا للصمود والمقاومة، ومن الحتمي تحولها إلى مجموعة الإنتاج والتوزيع، قاعدة إعادة التنظيم الاجتماعي. ومن هنا نشأ إعلان لحقوق وواجبات العمال إذ جسد واجبهم في الانخراط في النقابة مهما كانت أراءهم أو توجهاتهم السياسية أو الفلسفية، وكمن حقهم في المشاركة، خارج النقابة، في أي نشاط يتوافق مع تصوراتهم الفلسفية والعقائدية على أن يمسكوا عن إقحام هذه الأراء في النقابة. أما بالنسبة للحركة النقابية نفسها، فلكي تبلغ التأثير الأقصى، يتعين عليها أن تمارس فعلها المباشر ضد أرباب العمل، دون أن تنشغل بالأحزاب والطوائف التي يمكنها، إلى جانبها، إذا رغبت في ذلك، أن تسعى إلى إنجاز التحول الاجتماعي(5). وهكذا نشأ تنافس بين الحزب الاشتراكي والحركة النقابية.

مما لا شك فيه أنه، في فرنسا كما في بريطانيا وفي ألمانيا، تمت معاينة انصهار فيدراليات المهنة في فيدراليات الصناعة وذلك وفقا لمنهج الانخراط الضمني في الأطروحة الماركسية حول التركيز. وبدت الكونفدرالية العامة للشغل رمزا للطبقة العاملة المتصارعة ضد طبقة الباطرونا. ونصت المادة الثانية من قانونها الأساسي على أنها تضم «كل العمال الواعين بالنضال الذي يتوجب خوضه من أجل اختفاء الباطرونا ونظام الأجرة»(6).

كانت للكونفدرالية العامة للشغل أنداك مواقف سياسية إزاء العديد من القضايا لاسيما ذات الصلة بالجيش والوطنية. فقد أعلنت عن مناهضتها للعسكراتية، ورفضت فكرة النزاع المسلح الذي ستنطلي خدعته على البروليتاريين. «لا يعرف العمال الواعون طبقيا إلا الحدود الفاصلة بين الطبقات؛ فهم يتبنون مقولة ماركس «لا وطن للعمال»؛ ولن يكون النزاع المسلح سوى وسيلة للتشويش ابتدعتها البورجوازية لصرف الانتباه عن المطالب العمالية». «وفي حالة نشوب الحرب بين القوى، يتعين على العمال الرد على إعلان الحرب بإعلان إضراب عام ثوري»(7).

(1) René GARMY، Histoire du mouvement syndical en France، tome 2، Paris، Bureau d'Editions، 1934.

(2) Georges LEFRANC، le Syndicalisme Dans le Monde، Paris، P. U. F.، 1958

(3) Jean MONTREUIL، Histoire du mouvement ouvrier en France : Des origines à nos jours، Paris، Aubier، 1946.

(4) Jacques JULLIARD، Fernand Pelloutier et les origines du syndicalisme d'action directe، Paris، Éditions du Seuil، 1971.

(5) René GARMY، Histoire du mouvement syndical en France، tome 2، Paris، Bureau d'Editions، 1934.

(6) Georges LEFRANC، le Syndicalisme Dans le Monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(7)Idem.

(a) قانون منسوب إلى إسحاق لو شابليي المحامي والسياسي الفرنسي الذي ترأس المجلس التأسيسي ما بعد الثورة الفرنسية

(b) هنري طولان ناشط سياسي ونقابي فرنسي من أتباع برودون

(c) سياسي ليبرالي فرنسي شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة الفرنسية لسنة 1884.

(d) شخصية سياسية فرنسية مؤسس الحزب العمالي الفرنسي.

(e) مفكر ونقابي أناركي فرنسي.

الفقر ليس قدرا بل نتيجة حتمية لنمط الانتاج الرأسمالي

علال الجديد

«أينما مدت الرأسمالية نفوذها، تجلب معها التراكم السريع لكل من الثروة والبؤس.»

أحيى العالم في الأسبوع الماضي اليوم الدولي للقضاء على الفقر الذي يصادف اليوم السابع عشر أكتوبر من كل سنة . وهي مناسبة ينزل فيها الملايين من البشر الى الشوارع بمعظم بلدان العالم من أجل التعبير عن احتجاجهم على انتشار الفقر بمختلف مظاهره البشعة والتعبير عن تضامنهم مع الفقراء عبر العالم وعزمهم على محاربة الفقر واستئصال جذوره المتجسدة في العولمة الليبرالية المتوحشة وهيمنة الإمبريالية على الشعوب ، وفي الاستغلال الاقتصادي الذي يسمح بمراكمة الثروات الخيالية من طرف الأغنياء وترك مئات الملايين من البشر فريسة للاستغلال والعطالة والفقر والجوع والمرض والجهل ومختلف أشكال البؤس . وهي مناسبة كذلك لرفع الوعي حول الفقر وأبعاده المختلفة والعمل من أجل مجتمعات أكثر عدالة وإنصافا، لأن الوعي بالفقر. كما يقول ماركس . هو الذي يمهد للثورة وليس الفقر.

في هذا العدد ،سنحاول معالجة ظاهرة الفقر من وجهة نظر مختلفة بعيدا عن تعريفات البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية وضد النظرية الديموغرافية لمالتوس مع استحضار بعض المعطيات الرقمية التي جاءت بها المندوبية السامية للتخطيط والواقع الملموس الماثل أمامنا : خروج العديد من سكان هوامش المدن والقرى للاحتجاج على ظروفهم المعيشية المتدهورة والفوارق الاجتماعية والمجالية وخروج شباب genz212 للاحتجاج ضد الفقر والبطالة والحكرة وضد الفساد المستشري في عدة قطاعات حيوية كالصحة والتعليم .

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة والأيديولوجية. ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذاك التعريف. إلا أن هناك اجماع على ارتباط الفقر واشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية، وعليه يمكن تعريف الفقر على أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق من الحياة.

فاعتمادا على معطيات الاحصاءين لسنة 2014 ولسنة 2024 ،قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد خريطة الفقر متعدد الأبعاد. وتبين هذه الخريطة مظاهر الهشاشة البنيوية والفوارق الاجتماعية على المستويات الجهوية والاقليمية والجماعية. وإذا كان مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ،حسب المندوبية ،قد تراجع، فلا تزال فوارق مجالية عميقة قائمة وأن الفقر متعدد الأبعاد أصبح يعتبر ظاهرة قروية بالدرجة الأولى (72٪ من الفقراء يتمركزون في الوسط القروي مقابل 79٪ سنة 2014).

هذا التباين بين الجهات والأقاليم والجماعات يبين بالملموس أن المغرب يسير حقا بسرعتين مختلفتين تماما أو ما اصطلح عليه المغرب النافع والمغرب غير النافع. وهذا بالطبع ناتج عن السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة على هذا البلد والتي تمعن في استدامة الفقر وخلق جيش احتياطي وتوفير اليد العاملة الرخيصة لخدمة الرأسمال العالمي والمحلي . والقول بأن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد قد تراجع بالمغرب ما بين 2014 و2024 وتراجع عدد الفقراء من 4 ملايين الى 2،5 مليون شخص ،فالواقع يقول العكس والحكومة نفسها تصرح أنها تقدم الدعم الاجتماعي لأكثر من 3،8 مليون أسرة الى حدود شهر يونيو 2024.

السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة على المغرب لا تسعى حقيقة للقضاء على الفقر بل تعمل على تأبيده والحفاظ على الوضع لخدمة مصالح الرأسمال المحلي والعالمي .وهذا ما نستشفه من كتابات ماركس حين وضع أساسا ماديا للفقر و اكتشافه لمفهوم فائض القيمة، السبب المادي المباشر الذي يسبب الفقر ويقف خلف مأساة الفقراء. فالفقر ،حسب هذا التحليل، نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي والملكية الخاصة. فهو يرتكز على عدم المساواة وتوزيع الثروة والسلطة واحتكار عائدات الانتاج واقصاء الفقراء والفقيرات من الاستفادة من عائدات عملهم ومن الخيرات المادية و المعنوية الضرورية للعيش الكريم .والفقر حسب ماركس يتجاوز كونه نقص الدخل(فقر نقدي) بل ظاهرة بنيوية تهدف إلى الحفاظ على علاقات الانتاج القائمة. ففي المجتمع الرأسمالي ،ينتج الفقر عن افقار الطبقة العاملة (البروليتاريا) ،حيث يستولي مالكو وسائل الانتاج (البرجوازية) على قيمة عمل العمال لزيادة أرباحهم بينما تتدهور الظروف المعيشية للعمال والعاملات الذين يشكلون جيش احتياط عاطلين عن العمل .وهذا يساعد الطبقة المالكة لوسائل الانتاج في المطالب والأجوروأشكال التفاوض بين الطبقتين وخلق شريحة عريضة من الفقراء مقابل طبقة قليلة مالكة لوسائل الانتاج.

السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة على المغرب لا تسعى حقيقة للقضاء على الفقر بل تعمل على تأبيده والحفاظ على الوضع لخدمة مصالح الرأسمال المحلي والعالمي .وهذا ما نستشفه من كتابات ماركس حين وضع أساسا ماديا للفقر و اكتشافه لمفهوم فائض القيمة، السبب المادي المباشر الذي يسبب الفقر ويقف خلف مأساة الفقراء. فالفقر ،حسب هذا التحليل، نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي والملكية الخاصة.

اذا كان البعض يعزو الفقر الى عدة أسباب داخلية وخارجية كالحروب والنزاعات والصراعات الدولية التي تحرم الدول من فرص التنمية، كالسيطرة والاستعمار والتدخل في شؤون الدول الفقيرة استغلالا ونهبا لثرواتها. ويتعقد الامر أكثر اذا كان الاحتلال استيطانيا كما في فلسطين حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوما بعد يوم وتوسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الكيان الصهيوني وتدميره المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الفلاحية ،فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من حد الكفاف الى الفقر المدقع. فالماركسيون يرون أن أسباب الفقر الأساسية تنشأ من جوهر النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي والملكية الخاصة واستخراج فائض القيمة، مما يؤدي الى» تراكم الثروة في قطب واحد وتراكم الفقر و البؤس في القطب الاخر»، يعني تفاوت كبير في توزيع الثروة بين طبقة المالكين لوسائل الانتاج وطبقة العمال التي تستغل(بضم أوله ونصب الغين) للحصول على فائض القيمة مما يجعل الفقر نتيجة حتمية لعلاقات الانتاج غير المتكافئة في النظام الرأسمالي وليس مجرد مشكلة عجز أو قلة الموارد الطبيعية أو سوء ادارة كما يروج البعض. باختصار، يلخص الماركسيون العوامل الرئيسية للفقر في الاستغلال الرأسمالي ،الملكية الخاصة ،فائض القيمة ،البطالة والعجز عن الشراء و التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي والتوسع المستمر والدمار البيئي.

مما سبق ،نستنتج أن الفقر مرتبط مع بنية النظام الرأسمالي القائم بدلا من اعتباره مشكلة فردية ومجرد حالة من العوز المادي .والقضاء عليه لا يمكن أن يتم عبر اصلاح النظام الرأسمالي من الداخل لأن المؤسسات السياسية والاجتماعية مثل الحكومة والقانون والتعليم هي في جوهرها جزء من البنية الفوقية التي تكرس وتديم هيمنة الطبقة الحاكمة .والحل الوحيد هو القضاء على النظام الرأسمالي (لأن الفقر ،كما سبق أن قلنا ،هو نتيجة طبيعية وبنيوية للاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة) عبر ثورة الطبقة العاملة على الملكية الخاصة وحل محلها مجتمع ديمقراطي اشتراكي خال من الاستغلال وتنتفي فيه الطبقات.

جيل Z والمجتمع المغربي، تفاهم أم تنافر؟

حسن ج

هذا الجيل ترعرع في مرحلة إطلاعه على كل ما يدور بالعالم من خلال إتقانه واستعماله لوسائل التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات وبالتالي تجاهله لمصادر الإعلام المخزنية والمعطيات التي تبثها، تعلمه في ظل هذا الوضع جعله يثق بنفسه دون أي عقدة نقص تجاه الآخر، بل العديد منه يروا أنهم/ هن أكثر كفاءة سواء من أبناء الأعيان بالمغرب أو من الأجانب والذين يعيشون بكرامة وبمستوى لائق يناسب قدراتهم/ن، لكن في نفس الوقت، يجدون أنفسهم/هن إما معطلين/ات أو مستخدمين/ات الباطرونا المغربية الجشعة بأجور لا تناسب شواهدهم/هن ولا متطلبات العيش الكريم...

تمكن جيل Z المغربي من خلق الحدث في الساحة السياسية المغربية التي كانت تعرف ركودا غير مقبول خاصة وأن كل المؤشرات السوسيواقتصادية وحالة حرية التعبير كانت مقلقة ولازالت. هذا الجيل الذي ولد مع بداية التسعينات في ظل ظروف دولية تعرف مخاضا كبيرا على كافة المستويات وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، وعايش حركة 20 فبراير المجيدة ولو كأطفال، هذه الحركة التي كسرت حاجز الخوف وعبرت عن مطالبها المشروعة التي لخصتها في شعار الحرية، كرامة، عدالة اجتماعية والمساوات الفعلية» هذه الحركة أجهضتها مختلف القوى المندمجة في البنية المخزنية، بل استغلها حزب العدالة والتنمية وتم توظيفه لتمرير جل المخططات التراجعية واللاشعبية التي كان النظام المخزني يرغب في تمريرها، لكن لم يستطع خوفا من رد شعبي قوي، غير أن انتهازية العدالة والتنمية وأمينها العام سهلت المأمورية على النظام وبعد ذلك رمى بالحزب وأمينه العام إلى سلة المهملات بعد إرشائه بتقاعد مريح، هكذا تمكن النظام من ضرب عصفورين بحجرة واحدة، الأول هو تمريره لأغلب المخططات اللاشعبية استجابة لأوامر وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والثاني هو التعرية عن الوجه الحقيقي لحزب العدالة والتنمية كحزب إسلاموي وبعد ذلك جيء بحكومة الباطرونا التي تواطئت معها أجهزة الدولة من مقدمين وشيوخ وقياد وباشوات وعمال، حيث تم غض الطرف عن شراء الذمم، مما مكنها من أغلبية مريحة، لتجهز على ما تبقى من مكتسبات ومنها تمرير قانون الإضراب وتجميد قانون الإثراء غير المشروع والعمل على تمرير قانون تخريب التقاعد كاستكمال لما قامت به حكومة بنكيران، هذه السيرورة التي هندسها النظام المخزني، أوصلت أوضاع الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي إلى حافة الفقر، فالأسعار وصلت إلى مستويات قياسية وتم الاستمرار في تخريب قطاعي التعليم والصحة العموميين مقابل تقديم كافة الامتيازات للقطاع الخاص الذي لا يهمه لا تعليم أبناء وبنات المغاربة ولا صحتهم/هن بقدر ما تهمه فقط الأرباح التي يمكن أن يجنيها، هذه الأوضاع، أولى ضحاياها هم/هن الشباب وخاصة جيل Z.

هذا الجيل ترعرع في مرحلة إطلاعه على كل ما يدور بالعالم من خلال إتقانه واستعماله لوسائل التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات وبالتالي تجاهله لمصادر الإعلام المخزنية والمعطيات التي تبثها، تعلمه في ظل هذا الوضع جعله يثق بنفسه دون أي عقدة نقص تجاه الآخر، بل العديد منه يروا أنهم/ هن أكثر كفاءة سواء من أبناء الأعيان بالمغرب أو من الأجانب والذين يعيشون بكرامة وبمستوى لائق يناسب قدراتهم/ن، لكن في نفس الوقت، يجدون أنفسهم/هن إما معطلين/ات أو مستخدمين/ات الباطرونا المغربية الجشعة بأجور لا تناسب شواهدهم/هن ولا متطلبات العيش الكريم خاصة في ظل الغلاء الفاحش وغياب أي أفق للرقي الاجتماعي من خلال التعلم والجدية مما يجعلهم/هن غير راضين/يات عن هذا الوضع المحجوز سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبالتالي التفكير سواء في الهجرة من أجل تحسين أوضاعهم/هن أو التمرد على كل ما هو قائم بما فيها داخل الأسر. هذا الوضع يقابله عامة مجتمع تربى على الخضوع أو الخوف بسبب ما اقترفه النظام المخزني من اعتقالات وتقتيل في صفوف الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال الشكلي. هكذا بقدر ما نجد الأسر وبالتالي المجتمع يتفهم مطالب هؤلاء الشباب، خاصة وأن الأسر تضطر إلى أخذ جزء من دخلها لتخصصها لأبنائها وبناتها في ظل غياب أي مبادرة من الدولة التي تدعي أنها اجتماعية، لكن في ظل احتداد الأزمة الاجتماعية، لا تستطيع الأغلبية الساحقة من الأسر الاستجابة لمتطلبات أبنائها وبناتها مما يخلق مختلف أشكال التوتر بين هذا الجيل وأولياء أمورهم/هن، غير أن هذا الوضع كذلك ساهم ولازال في تطور وعي عموم الجماهير الكادحة بما فيها البرجوازية الصغيرة وجزء مهم من المتوسطة التي تدهورت أوضاعها الاقتصادية والإجتماعية وبالتالي تطور وعي جيل Z الذي يحمل هم التغيير الذي على كل القوى الديمقراطية الحقة والتقدمية والحية المساهمة فيه بكل حنكة.

تدمير القطاع العمومي، سياسة دولة، القطاع الصحي نموذجا

ج. حسن

نشرت مجلة TELQUEL مؤخرا تقريرا عن عدد المستشفيات والمصحات الخاصة في مختلف جهات البلاد. من خلال هذا التقرير يمكن أن نستنتج تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق حسب تصور النظام المخزني لها ورؤيته لكيفية التعامل معها. فمنذ الاستقلال الشكلي تبنى النظام تصور الجينرال اليوطي لتقسيم المغرب المستعمر من طرف فرنسا الذي قسمه إلى ما سماه المغرب النافع الذي يمتد من طنجة حتى الجديدة إضافة إلى سهل سايس وكذلك منطقتي مراكش وأكادير والمغرب غير النافع حسب تصوره الذي يضم المناطق الجبلية الممتدة من سلسلة الريف والمغرب الشرقي مرورا بسلاسل الأطلس المتوسط والكبير والصغير. هذه المناطق كانت فقط بالنسبة للمستعمر وكذلك للنظام المخزني مناطق لاستخراج المعادن وجلب المياه والخشب دون أن ينعكس ذلك إيجابا على سكان هذه المناطق والتي لازالت أغلبيتها تفتقر إلى أبسط شروط العيش الكريم. هكذا ونظرا لتوازن القوى بين القصر رأس رمح النظام المخزني والقوى الوطنية والديمقراطية من بداية الاستقلال الشكلي، قام النظام في الجانب الصحي بتشييد حوالي 75% من مستشفيات فيما يسمى بالمغرب النافع في حين خصصت فقط حوالي 25% لباقي البلاد التي تفتقر أغلبها للمعدات والموارد البشرية الكافية والمؤهلة حتى تستطيع الاستجابة لحاجيات سكان هذه المناطق. وبعد ضم المغرب للصحراء الغربية ولاستمالة الصحراويين/ات لأطروحته المتمثلة في مبادرة الحكم الذاتي قام ببناء خمس مستشفيات بجهات العيون الساقيا الحمراء وخمسة بجهة كلميم واد نون وواحد بجهة الداخلة واد الذهب، هذه الأعداد قد تبدو قليلة مقارنة مع باقي جهات البلاد، لكن باستحضار الكثافة السكانية سيتبين أن هذه المستشفيات كافية بل ومجهزة بأحدث التجهيزات وبموارد بشرية مؤهلة وبأعداد كافية كذلك مما يمكنها من القيام بالأدوار المنوطة بها على أحسن وجه وهذا ما يفسر وجود فقط مصحة خاصة واحدة بكل جهة يلجأ إليها فقط الأعيان لاعتبارات ثقافية، بالمقابل نلاحظ استنبات المصحات الخاصة كالفطريات فيما يسمى بالمغرب النافع خاصة بعد سياسة التقويم الهيكلي المشؤوم والذي قد يصل إليه المغرب مرة أخرى نتيجة الاستدانة المفرطة لهذه الحكومات المتعاقدة ونهب المال العام وتبذيره في مشاريع تأتي في الرتبة الثانية بعد الصحة والتعليم. هذا الاستنبات للمصحات الخاصة راجع لسببين رئيسيين، أولهما هو عمل الدولة على التخلي عن كل أدوارها الاجتماعية وأساسا في قطاع الصحة العمومية استجابة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، أما السبب الثاني، فيتمثل في الفساد المستشري في البلاد والذي جعل النظام عنوانه الرئيسي حتى يتمكن من التحكم في كل المتورطين/ات ويصبحون بالتالي أداة طيعة وخدمة الأجندات التي يرسمها لذلك يتم السكوت على مغادرة العديد من الأطباء والممرضين/ات لعملهم/هن في المستشفيات العمومية والعمل بالمصحات الخاصة رغم أنهم/هن يتقاضون أجورهم/هن من الدولة أو يقومون بتعطيل المعدات الطبية sca- ner، irem، radio... وتوجيه المرضى وعائلاتهم/هن للقطاع الخاص مقابل أتوات محددة وكذلك بالنسبة للتحاليل الطبية، بل تواطؤ أجهزة مراقبة الدولة للمخابرات والمفتشية العامة لوزارة الصحة أو للداخلية أو المالية أو وزارة التشغيل عما يدور في هذه المصحات الخاصة من استخدام أشباه ممرضين/ات بأجور زهيدة لا تصل حتى الحد الأدنى للأجور وكذلك النفخ في فواتير العمليات الطبية إضافة إلى إجبار عائلات المرضى على وضع شيك ضمانة وأداء مبالغ (le noir) إلى غير ذلك من الممارسات المشينة. هل يمكن للمستشفيات العمومية بالصحراء الغربية أن تقوم بهكذا ممارسات؟ وهل للسلطات يمكن أن تغض الطرف عن هذه الانحرافات؟ لا أظن، لأن النضال يحاول استمال هذه الأقاليم والظهور بمظهر النظام الديمقراطي الذي يحرص أن تستفيد كل الساكنة من خيراتها، لذلك فإن تخريب قطاع الصحة العمومية بالمغرب ليس نتيجة سياسات حكومية رغم أنها تتحمل كامل المسؤولية في هذه الأزمة وإنما سياسة النظام المخزني اللاشعبي واللاديمقراطي، وبالتالي فإن توجيه اللوم والانتقاد لحكومة الباطرونا فقط هو خطأ سياسي كبير رغم أنها فعلا خربت ما تبقى من أمل بهذه البلاد، لذلك يجب النضال من أجل ربط المسؤولية بالمحاسبة على كافة المستويات وإرجاع الأموال المنهوبة من طرف الماڤيا المخزنية في كل القطاعات.

أي دور للشباب في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

بينت الاحصائيات ان الشباب يمثل نسبة مهمة في مجموع سكان المغرب ونظرا لحركية وديناميةهذه الفئة العمرية فقد كانت لها دوما مكانة ولعبت ادوارا اساسية في كل الهزات الاجتماعية. وحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي اخذ على عاتقه المساهمة في التغيير الجذري للبلاد، وانخرط من اجل ذلك في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة كطبقة وحيدة التي باستطاعتها ان تذهب بعيدا في هذا التغيير، لم يفته ان يأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار.

لقد اعتبر النهج الديمقراطي العمالي ان الحزب الذي تم تحديده كمعبر سياسي عن مصالح الطبقة العاملة لا تنحصر عضويته على العاملات والعمال فقط، بل يتوجه كذلك للفلاحين الفقراء وكادحي الاحياء الشعبية وعلى رأسهم الشباب وكل المثقفين العضويين الذي دفعت بهم تجاربهم النضالية الخاصة لاعتناق مصالح الطبقة العاملة. لهذا فالنهج الديمقراطي العمالي، زيادة على اشتغاله في الإطارات الجماهيرية، يعمل على التجذر وسط الفئات المشار اليها اعلاه ويسهر على تكوينها وتأطيرها لتتخذ نضالاتها العفوية والاقتصادية ابعادا سياسية تهدف في المرحلة الحالية لبناء مجتمع يقطع مع الاستبداد والتبعية واقتصاد الريع.

دور الشباب في السيرورات الثورية

بوتبغى الحسين

عند الحديث عن الشباب تتبادر الى الدهن مفردات الدينامية والتجديد، فالشباب قسم من المجتمع يرمز لثوابت الحركية والابتكار والتجديد بل يحيل على الانتفاضة والثورة على كل ما هو رجعي تقليدي قديم. غير ان هذه الصفات التي نلصقها عادة بهذه الفئة العمرية لا تلبث ان تتحول الى كليشيهات يتم ترديدها بشكل اعتباطي، عوض القيام باخضاعها للتحليل والنقد والتمحيص. فالشباب ليس بكل متجانس ومنسجم، ولا هو كان دوما مستعدا للانخراط في عملية التغيير والثورة على ما يعترض التجديد والابتكار. ان القسم الأكثر تعليما منه فقط هو في الغالب الاعم من يبدي هذا الاستعداد، خاصة عندما لا يجد من بين الفرص التي يوفرها المجتمع أي إمكانية لتعزيز الشواهد التي استطاع الحصول عليها بعد سنوات من الكد.

صحيح ان الكيفية التي ينظر بها المجتمع الى الشباب قد تغيرت بشكل جذري بحيث صار الشباب يحظى باهتمام خاص وذلك إثر ما شهدته الارياف من موجات متتالية من الهجرة ترتب عنها تشكل فئة عمرية شبابية عريضة بالحواضر تصل حسب بعض الاحصائيات لقرابة 30% من مجمل الساكنة. والقارة الافريقية في هذا الباب توفر الصورة الاكثر تعبيرا عن هذه الظاهرة، فبعد الاستقلال الشكلي عرفت العديد من دول القارة تحولات سريعة تمت في ظل اقتصاديات ضعيفة تم ادماجها في إطار النيوليبرالية المعولمة، وأمليت على حكوماتها المستبدة سياسات تفقيرية طبقتها بحذافيرها، لذلك فهي الآن تعاني من أزمات عدة على رأسها أزمات البطالة والتضخم.

باجتماع الفئات الشبابية القادمة من الريف بالمدن اكتشفت وجودها كأشخاص تنقصهم أشياء كثيرة، بما فيها الأساسية منها، فقد اكتشف هذا الشباب انهم فقراء، وهو وضع ليس على كل حال بالأمر الجديد، لكن المستجد فيه هو إدراكهم انه وضع في الغالب الاعم سيعمر طويلا، فالحالة التي يتواجدون عليها ليست بالمؤقتة ولن تنتهي حتى بالعطور على عمل. وكما هو معلوم فالحصول على هذا العمل في ظرفية دخل فيها النظام الرأسمالي المعولم في أزمات عميقة ومركبة أصبح صعب المنال، لكن الشباب رغم ذلك مستمر في العيش بالمدن من دون امل وكذلك بدون رغبة في العودة لقراهم الاصلية. غالبية هؤلاء يتحمل هذا الواقع البئيس وهو في قلق شبه دائم ولا رغبة لديه في الدخول في معركة واعية ومنظمة من اجل التغيير، ذلك لأنه لم يستوعب بعد بشكل واضح الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الوضع الذي يتواجد فيه، ولا يرى لهذا الوضع من مخرج أكيد.

هذا الواقع المرير دفع بالبعض من هذا الشباب ليشارك بين الفينة والأخرى في اشكال من التمرد والانتفاضات التي لا تلبث ان تخمد بعد برهة، بينما يغرق البعض الاخر في اليأس او يقدم على سلوكات مدمرة بهدف نسيان الواقع المر الذي يعيش فيه، وتبقى اقلية هي التي تبحث بشكل واع ومنظم عن كيفية معالجة مشاكلها وتحسين اوضاعها. هذه الأقلية هي الطليعة المشكلة من الطلاب والعمال المنظمين في إطارات شبيبية والقيام بمهام نضالية هم أنفسهم من ساهموا في رسم الإطار العام الذي تندرج فيه وحددوا لها أهدافا وسبل تحقيقها.

بخصوص الشباب بالمغرب فقد عرفت البلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال حركة نقابية نشطة وتعدد الأحزاب، كما تم الترويج على مستوى النقاشات العمومية لمفاهيم المجتمع المدني والحراكات الشعبية، فبرزت مناضلات ومناضلين تحدوهم الرغبة في الدفاع عن حقوق النساء وعن الحريات وحقوق الانسان والأمازيغية وغيره من القضايا المجتمعية، هؤلاء المناضلين والمناضلات انتظموا في جمعيات كما شكلوا شبكات وتبنوا اشكالا جديدة للنضال ولتدبير المعارك. هكذا استطاعوا/ن التغلب على الخوف فاقتحموا/ن الفضاءات العمومية، غير ان حركاتهم الاحتجاجية ظلت الى حد ما ضعيفة ومحدودة في المكان كما في الزمان ولم تكن تعبر عن كل هموم الساكنة.

استطاع المخزن ان يفخخ المجتمع المدني ويحوله الى مصطلح صالح لكل الاستعمالات، بعد ان افرغه من كل حمولة سياسية. بالمقابل عرفت الأحوال المعيشة للشعب تدهورا كبيرا كما شهد المرفق العمومي تخريبا ممنهجا ولوحظ تدني كبير في مستوى الخدمات الاجتماعية، كل ذلك كان وراء ظهور حراكات جماهيرية عفوية وكان ذلك بمناطق بعيدة عن مراكز صنع القرار، كبوعرفة وصفرو وسدي افني وبن الصميم و غيرهم، فتحولت الى مواجهات مع قوات القمع المخزني. وقد انخرط الشباب بكثافة في هذه الحراكات لأنهم الأكثر تضررا من الوضع القائم ومن المنتظر ان يلعب هذا الشباب ادوارا كبيرة في مستقبل الحراك الشعبي بالمغرب. فكثير منهم غادروا الأقسام الدراسية قبل الحصول على شواهد، وفرص الاندماج السوسيو-مهني بالنسبة للحاصلين على هذه الشواهد تضاءلت بشكل كبير، الشيء الذي جعل المستقبل بالنسبة لهؤلاء يلفه الكثير من الغموض، وهذه الظروف حولتهم الى ما يشبه قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت.

ان التدهور الذي شمل كل القطاعات الحيوية بالمجتمع وانسداد الأفق امام الشباب دفع بهذا الاخير لعدم إيلاء أي اهتمام بالشأن السياسي، يتضح هذا الامر بشكل بارز في المحطات الانتخابية حيث تبلغ نسبة العزوف عن التصويت أرقاما جد مرتفعة في صفوف الشباب ويعد هذا الامر شكلا من اشكال الاحتجاج. الاحتجاج هذا يتضح ايضا في رفض الانخراط في الأحزاب السياسية، هذا رغم انه في السنوات الأولى لما بعد الاستقلال بادر هذا الشباب لتأسيس تنظيمات سياسية ماركسية، منظمات ما سمي باليسار الجديد، وذلك بعد ان انتفض ضد الأحزاب التقليدية المتكلسة. في هذه الفترة كذلك سارع تلاميذ الثانويات وطلاب الجامعات بخلق إطارات نقابية ومنها المنظمة الطلابية العتيدة ا و ط م.، اما في لحظة غياب الإطارات النقابية هاته فقد ظهرت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فاستطاعت ان ترجع لنضالات الشباب حيويتها و طابعها المنظم كما ظهرت عدد من التنسيقيات ضد الغلاء بعدد من المدن.

بداية العقد الثاني من هذا القرن ظهرت بالمغرب اشكال نضالية جديدة تميزت باستقطابها من غالبية طبقات المجتمع رغم ان عمودها الفقري تشكل من الشباب، اما الشعارات التي تبنتها فهي ترجمة لمطالب الشعب بأكمله وتتعدى ما هو اجتماعي الى ما هو سياسي/حقوقي، يكثفها شعار: «حرية -كرامة -عدالة اجتماعية». وفي الأسابيع القليلة الماضية عرف الشارع المغربي ظهور حركة شبابية جديدة سواء من حيث الفئة العمرية التي بادرت بإنشائها او بشعاراتها المتحورة حول اصلاح التعليم والصحة ومحاربة الفساد، زيادة على المطالبة بالحكامة الجيدة. هذا الحراك أطلق على نفسه «جيل212 Z »، ويقدم نفسه على انه مستقل وليست لديه توجهات أيديولوجية محددة ولا يطالب بأكثر من إصلاحات. هذه العوامل مجتمعة تعيد طرح مسألة الحياد والإصلاح للنقاش وتفرض على الإطارات التقدمية والماركسية-اللينينية تحديدا مسألة التأطير والتكوين والتجذر وسط الشباب في ظرفية يمر فيها النظام الرأسمالي الامبريالي بأكمله بأزمة عميقة، ظرفية تشهد فيها البشرية ما لم يسبق لها ان عاشته في تاريخها من نهب للثروات وهدر للمال العام وللخيرات وتدمير وتلويث للبيئة وتقتيل للبشر والاغتناء الفاحش لشرذمة من الرأسماليين على حساب كل شعوب العالم.

ان صد هجوما كاسحا كهذا الذي تشنه الرأسمالية المتوحشة على الشعوب و على كل الطبقات الشعبية، وعلى رأسها النساء والشباب، لن يتم الا بالانخراط الواع والمنظم من طرف الجميع، طبقة عاملة وشباب وكل الفئات الشعبية، في حركة جماهيرية تقودها طليعة ثورية قادرة على رسم التكتيكات وتحديد الأهداف، لأن أي انجاز اجتماعي او ديمقراطي سيتحقق بالأشكال النضالية الاقتصادية والعفوية لن يدوم ما لم يكن مصحوبا بتغيير جذري لبنيات النظام الرأسمالي والرأسمالي التبعي.

تجارب نضالات الشباب بين المشترك والاختلافات

تعتبر فئة الشباب القوة المحركة لكل تغيير في المجتمعات سواء على المستوى الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. هذه الفئة غير المنسجمة في كل المجتمعات هي مؤهلة بيولوجيا لكي تكون أكثر دينامية، سواء بقدرتها على التفاعل مع كل ما هو جديد أكان فكريا أو تكنولوجيا أو لرفض بعض القوالب الماضية ورغبتها واستعدادها لركوب التحديات، فالشبيبة في كل العصور لها طموحات في العيش الكريم وفي التغيير لكن لكل سياق ولكل جيل ظروفه. فما هو المشترك في تجارب نضالات الشباب؟ وما هي الاختلافات بين هذه التجارب؟

حسن ج.

ففي كل التجارب العالمية، نضالات الشباب مرتبطة عضويا بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها البلدان أو بالأوضاع السياسية على المستوى الدولي كما يحدث الآن في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني في صراعه الوجودي مع الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية، أو إبان الحرب التي شنتها الامبريالية الأمريكية ضد الشعب الفيتنامي... أو حركة طلبة فرنسا سنة 1968... الخ أما في المغرب يمكن الوقوف عن انتفاضة 1965 ثم نضالات التلاميذ والطلبة طيلة الفترة الممتدة من الستينات حتى الثمانينات ثم إضراب 20 يونيو 1981 وبعد ذلك انتفاضة 1984 وإضراب دجنبر 1990 ثم حركة 20 فبراير وما سبقها من نضالات من شباب مغرب الهامش ضد الإقصاد والتهميش ومن أجل الحق في الشغل ثم حراك الريف وجرادة وتالسينت وغيرها وصولا إلى نضالات جيل Z الحالية بعد أن احتدت الأزمة على كافة المستويات والتي تضرر منها خاصة الشباب.

فماذا يميز كل هذه النضالات عن الأخرى وما هي نقط تقاطعها؟

إن ما يوحد كل هذه النضالات، هو كونها نضالات ضد السياسات المخزنية اللاشعبية واللاديمقراطية والتفقيرية. فالنظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي وبحكم طبيعته وتبعيته للامبريالية العالمية وخاصة الفرنسية حاول تمرير قوانين لاشعبية ولازال ومنها في قطاع التعليم منها قرار وزير التربية الوطنية يوسف بلعباس في فبراير 1965 والقاضي بحرمان كل تلميذ تجاوز السنة السابعة عشر سنة من التعليم الثانوي، أي طرد كل تلميذ بلغ هذا السن من الثالثة إعدادي للتخلص من فائض التلاميذ انسجاما مع سياسة النظام اللاشعبية، هذا القرار تصدى له الشباب عامة تلاميذ وطلبة وغيرهم باحتجاجات قوية تصدى لها النظام من خلال المجرم أفقير وأعوانه بالرصاص الحي تسبب في ضحايا بالعشرات أو المئات في غياب إحصائيات دقيقة، لكن ما ميز هذه النضالات هو كون الأغلبية الساحقة من التلاميذ والطلبة مرتبطين/ات بشكل أو بآخر سواء بالحركة الاتحادية التي كانت قوية أو بالحركة الشيوعية بمعنى أنها كانت تملك وعيا سياسيا متقدما، هذه الأحداث وبعدها اغتيال المهدي بنبركة وهزيمة العرب في حرب 1967 ضد الكيان الصهيوني ساهم في نقاشات في أوساط الشبيبة المغربية. وميلاد الحركة الماركسية اللينينية المغربية والتي أعطت دينامية جديدة لنضالات الشبيبة المغربية خاصة في إطار أوطم واعتبار القضية الفلسطينية قضية وطنية، هكذا تنامى الوعي السياسي في أوساط الشبيبة خاصة المتعلمة منها ومن جهة ثانية زاد النظام استبدادا خاصة بعد فشل المحاولتين الانتقلابيتين وبداية مشكل الصحراء بكل تكاليفها وبدإ ما سماه النظام «بالمسلسل الديمقراطي» وهذا زاد من حدة التناقض بين مصالح النظام والطبقات السائدة الملتفة حوله وعموم الجماهير الكادحة المكتوية بغلاء المعيشة وتردي الخدمات الاجتماعية في مجالي الصحة والتعليم بعد أن ارتفعت المديونية الخارجية نتيجة تكاليف قضية الصحراء الغربية مما تسبب في فرض المؤسسات المالية الدولية لسياسة التقويم الهيكلي والتي تعني باختصار تخلي الدولة عن القطاعات الاجتماعية وخوصصة العديد من المؤسسات بما فيها الاستراتيجية، هذه السياسات اللاشعبية أدت إلى إضراب 20 يونيو لسنة 1981 الذي دعت له الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والذي شل الدار البيضاء مما دفع بأعوان المخزن على محاولة تكسيره، الشيء الذي تصدت له ساكنة البيضاء وخاصة الشباب، لكن مرة أخرى كان جوانب النظام المخزني الاستبدادي هو توظيف الجيش ومختلف أجهزة القمع وإطلاق الرصاص الحي على كل من ظهر لهم، هذه الأحداث خلفت مئات القتلى والمعطوبين/ات ولم تمر ثلاث سنوات حتى انتفض الشباب مرة أخرى في مدن مراكش وطنجة والناظور والحاجب موجها انتقاده المباشر إلى الحسن الثاني منعتا إياه بالسفاح خاصة بمراكش وكان رد النظام المخزني مرة أخرى هو مواجهة هذا التمرد الشبابي ذي التوجه الماركسي حسب رئيس الدولة نفسه بالرصاص الحي وخاصة في الناظور، إن أزمة النظام سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي زادت استفحالا ولم ينفع صنع أحزاب من داخل وزارة الداخلية من تلميع صورته أو جعل الشباب وعموم الكادحين/ات النأي عن النضال إضافة لفشله في سياسته الخارجية في قضية الصحراء حيث اضطر إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية، وبالتالي أصبح في مواجهة مباشرة مع عموم الكادحين/ات حيث ارتفعت نسبة البطالة بعد سياسة التقويم الهيكلي، هذه السياق السياسي أدى إلى الإضراب العام في دجنبر 1990، الذي حاول النظام إفشاله كالمعتاد مما أدى إلى مواجهات بين مختلف قوى القمع والشباب خاصة في مدينة فاس أدى كذلك إلى عشرات القتلى.

هكذا فإذا كانت احتجاجات 1965 و1984 بوعي سياسي تجاه سياسات النظام فإن احتجاجات 1981 و1990 كانت عفوية عامة وكرد فعل على محاولة النظام إفشال الإضرابين، هذه الوضعية السيوواقتصادية دفعت بالعديد من الشباب حاملي الشهادات والذين/ اللواتي تدربوا/بن على النضال من داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى تأسيس الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب والتي ربطت بين حقها في التشغيل في إطار الوظيفة العمومية وبين النضال من أجل الديمقراطية بمختلف أبعادها، فخاضت العديد من النضالات إقليميا وجهويا ووطنيا واستطاعت أن تنتزع مكتسبات مهمة، بل فرضت على النظام تأسيس المجلس الوطني للشباب الذي هو محاولة للالتفاف على الجمعية التي أعطت كذلك شهداء كمصطفى الحمزاوي ونجاة أدايا... هذه الدينامية التي خلقتها ج وح ش م م دفعت بالعديد من شبيبة مغرب الهامش ليس فقط للنضال من أجل حقها في الشغل، بل من أجل العيش الكريم لكل سكان هذه المناطق وكذلك من أجل مواجهة غلاء المعيشة، هذه الدينامية النضالية ومع انطلاق السيرورة الثورية بالمنطقة خاصة من تونس، قام مجموعة من الشباب المغاربة بإطلاق شرارة حركة 20 فبراير المجيدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هذه الحركة التي عرفت صراعات بين من يسمون أنفسهم/هن مستقلين/ات وبين شباب التنظيمات السياسية اليسارية خاصة وشبيبة العدل والإحسان، هكذا عملت هذه الحركة على إيجاد نقط تقاطع بين كافة المكونات، لكن البعض لم يكن مستعدا لهذا النضال المشترك. إما من خلال طرح الملكية البرلمانية كسقف أو إعطائها بعدا آخر وهذا ما استغله النظام ونجح في إطفاء شعلتها من خلال خطاب 9 مارس ثم تمرير دستور 2011 الذي تضمن كل شيء ولا أي شيء، بل ركز كل السلطات في يد الملك، هكذا يظهر أن عندما تغيب البوصلة السياسية عن أي فعل نضالي فهو حتما سيكون لصالح النقيض. هذه النضالات تلتها حراكات في عدة مناطق المغرب كتالسينت، زكورة، جرادة، ثم حراك الريف الذي أعطى كذلك ضحايا ومعتقلين، هذا التناقض الرئيسي بين النظام والطبقات المالكة لوسائل الإنتاج الملتفة حوله وبين عموم الطبقات الشعبية الكادحة التي تعاني من الفساد المستشري في البلاد في غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة كما ينص على ذلك الدستور الممنوح لسنة 2011 دفع بشباب جيل Z بإطلاق مبادرة نضالية عبر التواصل الاجتماعي تطالب فيه الشباب للنزول إلى الشوارع من أجل إصلاح القطاعين الاجتماعيين الرئيسيين، الصحة والتعليم، خاصة بعد وفاة ثمان نساء في مستشفى الحسن الثاني بأكادير كما يطالب بإسقاط الحكومة وحل البرلمان ومحاسبة كل من ساهم في هذه الأزمة واسترجاع الأموال المنهوبة إلا أن هذا الفعل الاحتجاجي رغم أهميته لازال لم تتضح معالمه بعد. فتحية للشباب على كل هذه المبادرات النضالية وإننا على الدرب سائرون يبقى فقط نحدد بشكل دقيق الحلفاء الطبيعيين والأعداء. وحدة وحدة يا شباب حتى تحقيق كل المطالب المشروعة. فما لا ينال بالنضال ينال بمزيد من النضال.

مهام الشباب المنظم في التغلغل والانغراس في الحركات الاحتجاجية الشبيبية وتأطيرها

عروضي اسماعيل

يشكل الشباب قاعدة كبيرة في المجتمع باعتباره فئة غير متجانسة فهو يتواجد في كل الطبقات الإجتماعية فهناك شباب كادح، وشباب منتمي للبورجوازية الصغيرة وأخر منتمي للطبقة البورجوازية. إذ الموقع الطبقي لهذه الفئة يحدد إلى حد كبير مدى استفادتها من الحقوق الأساسية من قبيل التعليم، التشغيل، الصحة،... كما يحدد وعيها الطبقي على حد تعبير كارل ماركس. غير أن هناك سمات بارزة تسمُ أوضاع الفئة الشابة في السياق المغربي، من أهمها واقعُ الإستغلال والإضطهاد جراء الرأسمالية العالمية وسياساتها النيوليبرالية التي تطبع الاختيارات اللاشعبية للدولة والسياسات العمومية للحكومات المتعاقبة. مما يدل على أن هذه الفئة توجد في طليعة ضحايا السياسات النيوليبرالية وما تسببه من ارتفاع لحدة الاستغلال الرأسمالي وتنامي معدلات البطالة وضعف الخدمات الاجتماعية، الشيء الذي يفرض عليها التموقع في طليعة الدينامية الاحتجاجية في البلاد، وهذا ما برز فعلا في حركة 20 فبراير، والحراكات الاجتماعية (حراك الريف، حراك جرادة ..)، والحركة الطلابية، وحركة المعطلين وايضا النضالات القطاعية والعمالية (حركة المفروض عليهم التعاقد، الحراك التعليمي، نضالات الشغيلة الصحية، نضالات الشبيبة العاملة ...) وصولاً إلى الحراك الشبابي الأخير GenZ212 مما يضعنا أمام عدد من القضايا سنتاولها من خلال المحاور الاتية:

1 - جدلية العفوية والتنظيم في الحركة الاحتجاجية.

عرف المغرب خلال العقدين السابقين عددا من الحركات الاحتجاجية الجماهيرية التي تعبر عن تطور الصراع الطبقي في المجتمع المغربي، تتموقع حركة 20 فبراير المجيدة في مقدمتها بالإضافة إلى احتجاجات أخرى نستحضر منها تنسيقيات مناهضة الغلاء وتفكيك المرافق العمومية والحراكات الاجتماعية/المناطقية (حراك الريف، حراك جرادة ..)، والحركة الطلابية في الجامعة المغربية والكليات والمعاهد، وحركة المعطلين وأيضا النضالات القطاعية والعمالية (حركة المفروض عليهم التعاقد، الحراك التعليمي، نضالات الشغيلة الصحية، نضالات الشبيبة العاملة ...) وصولا إلى الحراك الشبابي الأخير GenZ212، بيد أن القاسم المشترك في هذه الحركات الاحتجاجية هو بدايتها الموسومة بالعفوية نظرا لكون هذه الحركات الاحتجاجية بالأساس ردود فعل آنية على أوضاع اجتماعية وسياسية محتقنة، إلا أن تطور هذه الحركات الاحتجاجية ومآلاتها يبرز أهمية التنظيم باعتباره ضرورة تاريخية لحمايتها من الاحتواء والاختراق والتشويه التي ينهجها النظام قصد تكبيل الدينامية الاحتجاجية، وخلق آليات أكثر نجاعة لتأطير الحركات الاحتجاجية قصد ضبط أولوياتها وتحصين مكتسباتها (التنسيق بين التنظيمات المناضلة ومختلف الفاعلين، بناء لجان دعم الحركات الاحتجاجية محليا وقطاعيا، تعزيز الترافع الحقوقي والتضامن الشعبي ..) مما يمكنُ من توحيد المبادرات الاحتجاجية في أفق بناء جبهات نضالية تحولُ الاحتجاجات من لحظات معزولة إلى حركة اجتماعية واعية بأهدافها وبتأثيرها الاستراتيجي.

2 - مهام الشباب المنظم في الصراع الطبقي.

إن الشبيبة المضطهدة أو شباب الطبقات الشعبية تنقسم إلى فئتين أساستين، وهما الشبيبة التعليمية والتي تضم التلاميذ والطلبة وشباب قطاع التعليم، ثم الشبيبة النقابية العمالية وتضم الشبيبة العاملة في المجال الصناعي والفلاحي والتكنولوجي والأطر العليا الشباب والمعطلين والكادحين، وكلا الفئتين تضطلعُ بدور ريادي في الدينامية الاحتجاجية المغربية مما يضع الشباب المنظمَ أمام مهام رئيسية:

مهمة التعبئة والحشد وغايتها فضح الجوهر الطبقي للدولة وإبراز المطالب العامة للحركة الاحتجاجية وتعبيرها عن مصالح الشبيبة المضطهدة والمتضررة من الوضع القائم، والعمل على تحقيق التراكم التنظيمي والسياسي، من خلال العمل على تأطير الحركات الاحتجاجية والانتقال بها من واقع العفوية والتشتت إلى التنظيم واكسابها الأفق السياسي.

مهمة التأطير وذلك عبر الربط الجدلي للنضال الإقتصادي والمطالب الاجتماعية كالصحة، التشغيل، التعليم...، بالنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية أي ربط النضالات الفئوية، (القطاعية، الشبابية، المناطقية، المجالية، بالمطالب السياسية الكبرى، كالتحرر الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ...).

إعادة الثقة للنضال الجماهيري والفعل السياسي المستقل خارج مؤسسات الدولة (المؤسسات الرسمية أو مؤسسات الوساطة) والمساهمة في بلورة المشروع المجتمعي البديل الذي يعبر عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين والطبقات الشعبية عبر بناء التنظيمات الذاتية للشباب المضطهد، خصوصا التلاميذ والطلبة والمعطلين والشبيبة العاملة والفلاحين الشباب وكادحي الأحياء الشعبية.

المساهمة في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وتقويته وبلترته وتجذيره في الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، وبلورة البرامج التي تساعد على إفراز قيادات ميدانية من الشباب تتحلى بالوعي البروليتاري والكفاح الميداني.

وتأسيسا على ما سبق نجد أنه اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، صار الانتقال من العفوية إلى التنظيم بالانغراس في الاحتجاجات الشعبية وتأطيرها وفق بوصلة نظرية وسياسية واضحة هو رهان المرحلة وشرط استدامة الفعل النضالي الذي يجعل منها قوة حقيقية ومؤثرة وأداة للتغيير الاجتماعي.

ما العمل؟ في مهام الشباب لتقوية التنظيم الثوري؟

المصطفى خياطي

ونحن نعيش على إيقاع نهوض وفورة شبابية بإيجابياتها وسلبياتها، بنجاحاتها وإخفاقاتها، ومدى قدرتها على بلوغ أهدافها وتحقيق مطالبها، لا بد أن تستحضر الدور التاريخي المُلقى على عاتق الشباب الذي يتسم طبيعيا توقه للتغيير ورفضه للسائد وتمرده على الفكر الاستبدادي المتجبر.

وفي هذا الخضم، ورغم الانشغالات الحياتية اليومية المكثفة لدى الشباب سواء من حيث الدراسة وبناء الذات أو الاشتغال لكسب قوت اليوم إما كطبقة عاملة أو غيره في مهن الكدح أو كمعطلين، يُطرح تحدي بناء تكوين وبناء الذات والتسلح بالأفكار لمواجهة التحديات والإكراهات التي تفرضها الطبقات السائدة من خلال تكريس ما هو سائد لتأبيد تحكمها في مصائر الجماهير وتمرير ما يخدم مصالحها الطبقية من سياسات ومخططات تصفوية. ولتسهيل مهمة التمرير وخدمة الرأسمال ،فإن هذه الطبقة السائدة والحاكمة تُدرك تماما استعدادات الشباب الهائلة لخوض الصراع بما هم طليعة كل الحركات الاحتجاجية الثورية بطلبتها وعاملاتها وعمالها ومعطليها.

ما العمل إذن وأجهزة الطبقة السائدة متربصة؟ ما العمل والصراع الطبقي مخترق لكل الفئات كاختراقه لكل الطبقات ؟ إن ما يخطر للبال في الوهلة الأولى هو التنظيم؛ الوعاء الجامع لترتيب الأفكار والأولويات والطموحات وضبط البوصلة الفكرية والسياسية من أجل اكتساب وتبني النظرية للتحليل والمنهج للتغيير المنشود، ودحض أكذوبة «نهاية التاريخ» و«موت الإيديولوجيات».... وليس كافيا للشباب أن يتوفر ويكتسب المعارف الواردة في المؤلفات والكتب الكراسات الفكرية والماركسية اساسا، بل المطلوب تجنب السقوط في الممارسة التسطيحية ونفي القطيعة بين الكتاب والحياة العملية اليومية؛ فالشباب الذي يبنى المجتمع الذي ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان وتسود فيه العدالة الاجتماعية ولا وجود فيه للاستبداد، هو أكيد شباب يحمل في وجدانه وعقله السمات الأساسية للشيوعية، ولا ينقصها إلا التأطير والتنظير والتنظيم. وسيكون من الخطأ تعلم النظرية من الكتب وو المؤلفات والكراسات وعدم ربطها وتجسيدها في الواقع، والعكس صحيح؛ إذ سيكون من الخطأ كذلك النزول إلى الشارع والواقع والممارسة الثورية بدون التسلح النظرية الثورية. ولا يستقيم هذا العمل الجبار إلا بتملك التنظيم الذي يوجه مختلف العمليات التكتيكية من دعاية وتحريض وتغلغل وسط الشباب، تكوينا وتأطيرا والاستقطاب على أسس تنظيمية ثورية.

إن ما ينبغي للشباب الثوري أن يستحضره دائما، هو أن حليفهم في مهمة التغيير الثوري ،هو الطبقة العاملة حليفة الفلاحين الكادحين، وكما يوجد شباب داخل المعاهد والجامعات، هناك شباب داخل المصانع والورشات والضيعات الفلاحية يحملون نفس الهم ويحلمون بنفس الغد، إلا أنهم لم ينالوا فرصة التعلم والاطلاع على المؤلفات والكتب والكراسات التي تحتوي على تحاليل أوضاعهم ونظريات تغييرها، وبالكاد ينالون حظ الانتماء النقابي وهذا صار استثناء في ظل الحصار والمنع والتجريم الذي تفرضه الطبقة الحاكمة في المغرب تجاه العمل النقابي. تبقى إذن إحدى أكثر المهام الملقاة على عاتق الشباب المنظم هي التوجه إلى أقرانهم في الضيعات والمعامل والأحياء الشعبية وممارسة دورها وواجبها في التغلغل والاستقطاب والتثقيف الماركسي والماركسي/اللينيني والشيوعي وعدم الاكتفاء بتنظيم الدورات واللقاءات داخل المقرات لأنه لا يستجيب للدعوة إلا المهتمون القريبون، أما المستهدفون في إطار توسيع دائرة الاستقطاب والدعاية والتحريض فهم في الواقع مبعدون ومغيبون بسبب الاستيلاب المنهج الممارس عنوة من طرف أجهزة الدعاية الرأسمالية التي لا تستثني اي مجال واي مكان يتواجد فيه ضحايا سياساتهم الطبقية : وسائل التواصل الاجتماعي – إعلام – أماكن العبادة – ملاعب – مقاهي – دور الشباب... الخ

على عاتق الشباب الثوري الآن، وفي خضم توالي الحراكات الشبابية الواعدة، مهمة دحض الثقافة البرجوازية التي تقوم على ترويض المجتمع ضدا على إرادة الأغلبية وطموحاتها. المهمة الآن هي عمل شاق لكنه منتج وواعد وبناء يتمثل في بناء تنظيم يستوعب الشباب يمضي بهم نحو الغد المنشود.

في تصريح لجميل مزهر نائب الأمين العام للجبهة :

الاحتلال فشل في تحقيق هدفي التهجير والاقتلاع

خطة ترامب محاولة سياسية لتحقيق ما عجز عنه الاحتلال

نتعاطى بإيجابية مع أيّ مسعى لوقف العدوان

«نحن أمام حربٍ وحشية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، سواء في حجمها أو في طبيعة استهدافها لشعب كامل لا لفصيل بعينه، ومحاولتها محو وجوده المادي والمعنوي»؛ هكذا، يقرأ نائب الأمين العام لـ«لجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، جميل مزهر، المشهد بعد مرور عامين على اندلاع الحرب على قطاع غزة، مبيّناً أن هذه الحرب لم تكن «تقليدية بين جيشين، إنما مواجهةً بين المنظومة الاستعمارية، التي وقفت داعمة وشريكة لجيش الاحتلال المُدجّج بكل أصناف الأسلحة الأميركية والغربية الصنع، ضد شعبنا الأعزل إلّا من إرادته التي صنعت من أبسط الأدوات أسلحة للدفاع عن وجوده».

مع ذلك، يؤكد مزهر فشل الاحتلال في تحقيق أهداف الحرب التي أعلنها، خصوصاً تلك المتعلقة بالتهجير والاقتلاع، قائلاً إنه «رغم هول الدمار واتساع المأساة، لم يُهزم الشعب الفلسطيني، ولم تُكسر المقاومة، وما زالت بإمكانات محدودة جدّاً تخوض حرب عصابات داخل أزقة غزة، وقد ألحقت خسائر فادحة بقوات الاحتلال». كما يلفت إلى أن الحرب «تحوّلت إلى نقطة تناقض سياسي داخلي لدى الكيان، وخاصة في ظل سعي مجرم الحرب بنيامين نتنياهو إلى إطالة أمد القتال لحفظ تماسك حكومته، وكذلك إدراك معظم قادة الاحتلال أنه لا يوجد أفق لتحقيق الأهداف القصوى التي يرفعها نتنياهو».

ويضيف أن ما لم يكن في حسابات قادة الحرب هو «الأثر العميق الذي خلّفته إبادة المدنيين وهذا الدمار الكبير، في الضمير الإنساني العالمي؛ فقد تجاوزت موجات التضامن الفعاليات التقليدية، وتحوّلت إلى حراك شعبي عالمي واسع غير مسبوق، أعاد القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية، وأدّت إلى اتجاه متزايد ومتصاعد لعزل الاحتلال دولياً».

وفي خصوص الخطة الأخيرة التي طرحها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإنهاء الحرب على قطاع غزة، يرى فيها مزهر محاولة لتحويل ما فشل الاحتلال في تحقيقه عسكرياً إلى إنجازات سياسية ودبلوماسية، منبّهاً إلى «أنها لا تخصّ فقط الحرب على غزة، بل تُعيد إدراج حل غزة كجزء من مخططات أوسع للهيمنة الأميركية في المنطقة، ضمن ما يُعرف بمشروع الاتفاقات الإبراهيمية؛ إذ تحاول واشنطن من خلال هذه الخطة دمج «إسرائيل» في شبكة علاقات إقليمية جديدة، تعزّز حضورها السياسي وهيمنتها الأمنية والعسكرية، وتفتح المجال أمام دول إضافية للانخراط لاحقاً، بما في ذلك محاولات لإدراج السعودية أو دول أخرى ضمن هذا المشروع».

ويشير إلى أن ترامب «تنصّل من المقترح الذي تم إقراره في الاجتماع مع المجموعة العربية والإسلامية، قبل أن يجري إدخال تعديلات مهمة وخطيرة من قبل نتنياهو وإقرارها دون أي تشاور مع المجموعة العربية والإسلامية»، مضيفاً أن المقترح الأميركي «يحتوي على فخاخ متعددة، وفي العديد منها يُعتبر بمثابة صك استسلام، كما أنه لا يؤدّي فعلياً إلى التزام الاحتلال بوقف الحرب أو الانسحاب أو رفع الحصار، ويظل غامضاً من حيث بنوده»، و«يمنح الاحتلال دوراً جوهرياً في تحديد توقيت ومراحل الانسحاب، ما يُحوّل المقترح وآليات تنفيذه إلى رهينة لمزاج المحتل وشريكه الأميركي».

كذلك، يرى مزهر أن تعديل بنود المُقترح تحت ضغوط نتنياهو يؤشر إلى سعي الاحتلال لفرض فصل بين غزة والضفة، مذكراً بأن «هذا هدف «إسرائيلي» مُدرج على الأجندة منذ ما قبل السابع من أكتوبر»، ومعتبراً أن شطب البند المتعلق بعدم ضمّ الضفة، الذي تم الاتفاق عليه مع المجموعة العربية والإسلامية «يؤكّد أن الاحتلال يسعى لحسم الصراع في الضفة بالتزامن مع حرب الإبادة في غزة وأنه لا يريد أي بند مُلزم له». غير أن ما لم تدركه واشنطن بعد، هو أن «روح المقاومة التي فجّرتها غزة لم تعد قابلة للإخماد، وأن كل محاولة لفرض الاستسلام إنما تزرع بذور مقاومة أعمق وأوسع مدى»، بحسب مزهر.

وعلى الرغم من عيوب المقترح الأميركي، جاء التعاطي «إيجابيا» مع بعض القضايا الواردة فيه، كـ«جزء من عمل سياسي لوقف حرب الإبادة، ولتفويت الفرصة على أميركا والاحتلال لاستخدام الاتهامات ضد الطرف الفلسطيني بالتهرّب من الاتفاق»، وفقاً للقيادي، الذي يشدّد على أنه «يجب استثمار جميع أدوات الضغط العربية والإسلامية والدولية على أميركا والاحتلال لضمان تنفيذ الاتفاق في جميع مراحله بما يؤدي إلى وقف العدوان بشكل كامل وانسحاب الاحتلال».

وفي هذا السياق، يثمّن مزهر موقف حركة «حماس» من المقترح الأميركي بوصفه «موقفاً مسؤولاً وحكيماً»، مؤكداً أن «الجبهة الشعبية» أرسلت «ملاحظاتها بكل صراحة ومسؤولية، وقد استجابت قيادة حماس لهذه الملاحظات باهتمام بالغ»، علماً أن موقف الحركة «تقاطع» مع موقف «الجبهة» في «العديد من النقاط الأساسية». ويشدّد مزهر على أهمية أن يتحوّل هذا التنسيق إلى «تنسيق وطني شامل لجميع الفصائل والأطر الوطنية، بما يفضي إلى قرار فلسطيني موحّد ومستقل في القضايا الوطنية والسياسية الكبرى، بعيداً عن أي ابتزاز أو تدخل خارجي».

وفيما يؤكد رفض «الجبهة» أي وصاية دولية تقود إلى «ربط الإعمار بمزاج الاحتلال أو القوى الخارجية»، و«تؤدي إلى مزيد من الابتزاز وتعطيل هذين الملفين»، فهو يعتقد أن الحل يكمن في «إدارة وطنية مؤقتة بتوافق داخلي، تضمن كرامة غزة وتمنع فصلها عن الكيانية الفلسطينية، وتضع الإعمار وتحسين الأوضاع الإنسانية في مكانه الصحيح كحق لا يخضع للابتزاز أو الشروط الخارجية».

وهنا، يذكر مزهر بـ«أننا لا نطلب أو نسعى لحصص فصائلية، بل قبلنا مُسبقاً بابتعاد الفصائل عن هذا الملف، وتعاملنا بمرونة كاملة لتسهيل الوصول إلى حل فيه»، مشيراً إلى أنه «في إطار الرعاية المصرية، توصّلنا إلى جهود لتشكيل لجنة إدارية مؤقتة لقطاع غزة تتولى إدارة شؤون القطاع بشكل مستقل، تضم شخصيات تكنوقراط ومستقلة وغير تابعة لأي فصيل سياسي، وتتم إدارتها بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، إلى حين الوصول إلى توافق وطني شامل لترتيب البيت الفلسطيني، بما يشمل تشكيل حكومة وطنية موحّدة للضفة وغزة»، مستدركاً بأن «أي محاولة لتقييد هذا الحق أو استغلاله ستكون مرفوضة بشكل كامل وستقابل بكل الوسائل الممكنة لضمان سيادة الشعب الفلسطيني والإرادة الفلسطينية».

وحول طبيعة التعاون بين الفصائل، يؤكد مزهر وجود «تنسيق مستمر بين جميع الفصائل، سواء على المستوى الميداني داخل قطاع غزة أو في مناطق أخرى، وهو يشمل جميع مستويات التخطيط والاتصالات، من تبادل المعلومات الاستخباراتية إلى تنسيق العمليات الميدانية، بما يضمن مرونة الاستجابة لأي تطورات على الأرض». لكنه يوضح أن هذا التنسيق «لم يصل إلى الدرجة المتكاملة التي نصبو إليها جميعاً، وإن كانت الإرادة متوفّرة لذلك». أمّا «غرفة العمليات المشتركة»، فقد باتت، بسبب تعقيدات المشهد الميداني وحجم الاستهداف الكبير الذي يطاول المدنيين والمقاتلين على حد سواء، «غير عملية وغير ظاهرة»، وذلك لصالح «تنسيق عملياتي ميداني بين كل الأذرع العسكرية، بما في ذلك كتائب الشهيد أبو علي مصطفى».

وفيما يتعلّق بمستقبل القطاع، ينبّه إلى أن المرحلة المقبلة، على انفتاحها على احتمالات شتى، لا تخلو من «خطر الاستنزاف الطويل، وما يحمله من انعكاسات سياسية واستراتيجية عميقة على كل الأطراف». ومن هنا، تعي «الجبهة» «طبيعة هذا المنعطف التاريخي»، وتؤكد «أننا سعينا وما زلنا وسنواصل السعي من أجل ألّا تُدفع قضيتنا إلى حافة الإنهاك، بل إلى أفق التحرّر. وهدفنا أن تختتم هذه المواجهة بوقف شامل للعدوان، وانسحاب كامل من الأرض الفلسطينية، وكسر نهائي للحصار».

ويقدّم مزهر قراءة نقدية للموقف العربي الرسمي، واصفاً إيّاه بأنه «هامشي» و«دون المستوى المطلوب» حتى الآن؛ إذ «لم يُحقّق بعد أيّ اختراق حقيقي على صعيد حماية حقوق الشعب الفلسطيني أو وقف جرائم الاحتلال على حدوده وفي عمق المنطقة»، على الرغم من أنه «يمكن اعتبار الخطوات الأخيرة التي قامت بها «المجموعة العربية والإسلامية» للضغط على الإدارة الأميركية خطوةً مهمة في سبيل تحقيق اختراق سياسي يمكن البناء عليه مستقبلاً، أو استثماره في أي تطورات تخص الأوضاع في غزة وفلسطين».

وعن إمكانية خلق توازن مضاد في مواجهة المشروع الأميركي – الصهيوني، يقول مزهر إن «ذلك ممكن عبر تضامن شعوب منطقتنا وإدراكها لمصيرها المشترك وما تواجهه من تهديدات»، معتبراً أنه «يمكن لهذا التوازن أن يقوم أولاً على إزالة أي أحقاد أو عداوات مصطنعة بين الدول العربية وإيران، وتعزيز كل أشكال الترابط التاريخي والوجداني والديني والقواسم المشتركة، كمقدّمة للوصول إلى تحالفات سياسية وأمنية ودفاع مشترك، وتوسيع دائرة الاشتباك السياسي والميداني مع المشروع الأميركي في المنطقة، بما يضمن تكامل أدوار القوى الرافضة للهيمنة الصهيونية والأميركية والغربية».

عن بوابة الهدف

اعتراف الغرب بالدولة الفلسطينية:

هل هي صحوة أخلاقية واهتمام متأخر بمصير الشعب الفلسطيني؟

كل ما يتعلق بتاريخ فلسطين تم تشويهه وتحريفه من طرف الغرب الامبريالي وذلك منذ البدايات، أي منذ ان أعلنت الأمم المتحدة تقسيم الأراضي الفلسطينية وإقامة كيان لليهود بها الى جانب دولة عربية وذلك بموجب القرار 181 الصادر بتاريخ 29/11/1947، وهو القرار الذي لم يتطلب التصويت عليه أكثر من ثلاثة دقائق، وستة أشهر بعد ذلك، أي يوم 10/05/1948، تم خلق الكيان الصهيوني الاحتلالي، في حين ان الدولة الفلسطينية لا زالت تنتظر، فهي لم ترى النور منذ ذلك التاريخ الى حدود الساعة.

ب.ج

لقد قام الأوربيون في الأمم المتحدة بالتصويت بالأغلبية لصالح قرار تقسيم فلسطين، من دون الاستشارة مع أصحاب الأرض الأصليين، معتقدين انهم بقرارهم ذلك سيكفرون عما ارتكبوه في حق اليهود من مظالم على يد هتلر وزبانيته، فيما يعرف بالمحرقة اليهودية او الهولوكوست. غير انه بتصويتهم ذلك ارتكبوا أكبر جريمة في التاريخ في حق شعب الفلسطيني الذي لم تكن له يد فيما لحق باليهود من إبادة على الأراضي الأوروبية. ومنذ ذلك التاريخ ومأساة الشعب الفلسطيني لا تعرف التوقف، وقد يتبادر الى الذهن ان الواقع المؤلم الذي تواجد فيه الشعب الفلسطيني الأعزل آنذاك سيدفع بالدول العربية والإسلامية للتضامن معه في محنته، لكنه للأسف التضامن الذي شهدته السنوات الاولى للاحتلال لم يدم طويلا. فاليوم عدا دولة اليمن وبعض الفصائل المقاومة بالعراق ولبنان وباقي الاحرار عبر العالم، لم تبقى الا كيانات متخاذلة انستها مصالحها و انانيتها المفرطة قيم الكرامة والعدالة. انه لم يعد بالإمكان اليوم الاعتماد على دول خاضعة بالكامل للإملاءات الامريكية، دول هرولت للتطبيع مع كيان إرهابي مجرم لم يكتفي بتدمير غزة وإبادة الشعب الفلسطيني، بل تعدا ذلك للهجوم على لبنان وسوريا وإيران، ولن يتردد يوما في الهجوم على هذه الدول المطبعة نفسها، وما وقع مع قطر مؤخرا كان أكبر دليل؟

في الأيام القليلة الماضية، وكما في علم الجميع، قام هذا الكيان المجرم، وفي اقل من 72 ساعة، بالهجوم على غزة، وعلى اليمن ولبنان وسوريا كما اعتدا على تونس وهاجم قيادة حماس بالأراضي القطرية. هكذا فمن خلال تحركاته العدوانية اتجاه دول الطوق يتضح انه اخذ يجسد عمليا على الارض مشروعه التوسعي الرامي لبناء «إسرائيل الكبرى»، فهذا المشروع يتقدم بخطوات بطيئة فعلا لكنها خطوات خطيرة خاصة وانه يحظى بدعم من ملايين الانجيليين الأمريكيين، وهم أكثر عددا من الصهاينة اليهود أنفسهم، كما تشكل الخيانة والمكر والانتهازية التي تتعمم في هذه الاواخر، خاصة من طرف من لا يتورعون من مقايضة ولائهم بالدولار، مساندة ثابتة للكيان. نفس المساندة والدعم يقدمها له كل الذين يتحكمون في الاعلام ويشاهدون عبر المباشر مأساة الشعب الفلسطيني فيلوذون بالصمت، ان لم يعمدوا لتحريف الوقائع بما يخدم مصالح الكيان الغاشم ومصالح داعميه من القوى الاستعمارية الغربية.

اليوم وبعد سنتين من حرب الإبادة التي قادتها حكومة نتنياهو الفاشية بمعية الولايات المتحدة الامريكية، وبتواطؤ

مكشوف من دول حلف الناتو وكل الرجعيات العربية، بهدف سحق غزة وسكانها وإلحاق ما تبقى من الضفة بالكيان، ها نحن نسمع أخيرا أصواتا غربية تنادي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وبحقها في الوجود، ففي الوقت الذي تشن فيه حرب شاملة على غزة ويتم تدميرها بالكامل من طرف حكومة نتنياهو المتطرفة تطرح فيه مسألة الاعتراف هذه. فقد كان التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم يوم 22 شتنبر 2025 بمثابة نقطة تحول فرضها تنامي الغضب الشعبي والاستياء الدولي امام الجرائم المتكررة التي تتمادى تل-ابيب في ارتكابها في حق الشعب الفلسطيني. هذا التصويت من شأنه ان يساعد على تحطيم الحواجز التي يختبئ ورائها الكيان الصهيوني خاصة في ظرف يعرف فيه نتنياهو فشلا ذريعا على الساحة العسكرية وتحاصره الأصوات المنتفضة بداخل الكيان نفسه، وفي نفس الوقت تعاني فيه الحكومة الصهيونية العنصرية من عزلة متنامية. ففي ظرف كهذا قد يساهم الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة في جعل إسرائيل كيانا منبوذا على المستوى الدولي ويساهم في تسريع انهياره وافشال مشروعه التوسعي.

لقد قام قادة غربيون مؤخرا بتبني المشروع الذي تم اقتراحه من طرف السعودية وفرنسا و دول أخرى، و الذي يهدف للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو مشروع قديم/جديد، اعيد طرحه بالأمم المتحدة شهر شتنبر 2025 و كان التصويت عليه بأغلبية كبيرة، و يرمي من حيث مضمونه لإعادة تقسيم فلسطين التاريخية الى دولتين، واحدة للشعب الفلسطيني وأخرى لليهود، غير ان المثير للعجب هو ان تصويت الأمم المتحدة على هذا المشروع يأتي في لحظة تدخل فيه إبادة الشعب الفلسطيني المستمرة عامها الثاني، إبادة حصدت حتى الآن أكثر من 64000 شهيد، غالبيتهم من النساء و الاطفال، كما خلفت العديد من المعطوبين و المفقودين و المختطفين، أي في لحظة كانت فيها الآلة العسكرة الصهيونية المسنودة من الحلفاء الإمبرياليين الغربيين، على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية و الدول الأوربية بما فيها الداعية اليوم لمنح الاستقلال للفلسطينيين، وراء ازمة إنسانية كارثية بغزة، ازمة نتجت عن التقتيل، والتجويع و عن الامراض بسبب نقص في الادوية اثر الحصار المضروب على القطاع، وتدمير بنيته التحتية و تخريب للمؤسسات والمساكن وللمرافق الاجتماعية.

فهل بعد كل هذه المآسي التي قام بها الكيان الصهيوني بالقطاع والتي كان للغرب يد طولا فيها نحن مستعدون لتصديق الدول الغربية وان نثق انهم فعلا مكترثون بمصير فلسطين و الفلسطينيين؟

ان الحكومات الغربية هي التي عملت ولزمن طويل على حماية إسرائيل من العقوبات التي صدرت في حقها، كما عرقلت تكريس القانون الدولي بمنع تطبيق الأوامر باعتقال مجرمي الحرب الصهاينة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ان هذه الدول هي التي لزمت الصمت في وقت يقوم فيه الكيان الصهيوني بدفن الغزاويين احياء وتشويه خلقة أطفالهم لحد أصبح فيه القطاع الرقعة الجغرافية بالعالم التي تحتضن أكبر عدد من الأطفال المشوهين ومبتوري الجسد. وبعد هذا كله علينا ان نصدق ان الغرب الامبريالي حريص فعلا على مستقبل فلسطين والفلسطينيين. فلماذا يا ترى سكت هذا الغرب عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأراضيهم؟ لماذا يشترط اعترافه باستقلال الدولة الفلسطينية بتجريد المقاومة الفلسطينية من سلاحها وهو وسيلتها الوحيدة لمواجهة الاعتداءات المتكررة للبربرية الصهيونية؟ ولماذا دولة كندا التي اعترفت الآن بالدولة الفلسطينية لا تتعهد بربط علاقات دبلوماسية معها، بل هي مستمرة حتى اليوم في مد الكيان الصهيوني بما يحتاجه من عتاد حربي، وكذلك تفعل إنكلترا وفرنسا وهما من الدول التي بادرت بطرح مشروع الاعتراف باستقلال الدولة الفلسطينية؟

الآن بعد الإعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية فالمسألة التي تطرح نفسها هي: من يا ترى باستطاعته ارغام الكيان الصهيوني باحترام حق هذه الدولة في الوجود في هذه اللحظة بالضبط التي يشاهد فيها العالم وعلى المباشر ما يعانيه الشعب الفلسطيني من إبادة وتجويع وحصار وتدمير للمساكن ولكل البنية التحتية بقطاع غزة كما بالضفة ولم يتم تحريك ساكن؟ كيف يمكن تصديق هؤلاء الذين يتشدقون بالاعتراف للدولة الفلسطينية بالوجود وهم أنفسهم من يقدم الدعم المالي والعتاد الحربي للكيان الشيء الذي سمح له بالتمادي في حرب الإبادة التي بدئها منذ منتصف القرن الماضي واتخذت غداة طوفان الأقصى وثيرة أسرع فحصدت لحدود اليوم قرابة 70000 شهيد فلسطيني غالبيتهم من النساء والأطفال، زيادة على آلاف المعطوبين والمفقودين؟

ان الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو سحب الاعتراف بالكيان الصهيوني ودعوة كل الدول لقطع العلاقات معه والاعتراف بدولة عربية فلسطينية وحيدة تقام على الأراضي التاريخية لفلسطين تكون ارضا للتعايش السلمي لمن يرغب في ذلك بغض النظر عن معتقداته وعلى أسس ديمقراطية. فبدون التدخل بقوة وعزم للمجتمع الدولي لوضع حد لإبادة الشعب الفلسطيني التي تقودها الحكومات المتعاقبة للكيان الصهيوني منذ قرابة قرن من الزمن والتي بلغت اليوم ذروتها مع الحكومة الحالية للفاشي نتنياهو الذي حاول تمديدها لتشمل كل منطقة الشرق الأوسط، فان هذه المأساة الإنسانية لن تتوقف. ومهما طال الزمن فلا بد يوما ستنفجر في وجه كل المكتفين بتتبع هذه الحرب عن بعد من دون القيام بأي شيء لتوقيفها، معتقدين ان بعدهم عن ساحة التدمير والإبادة سيجعلهم في مأمن من انعكاساتها. ان عواقبها ستنعكس عليهم هم أيضا و ستكون وخيمة ومدمرة على المستويات كلها، السياسية منها والاقتصادية والاخلاقية.

انتفاضات الشباب المغربي:

قراءة جدلية تاريخية

لطالما شكّل الشباب المغربي، عبر مختلف المراحل التاريخية، القوة الضاربة في مواجهة الاستغلال والقهر الطبقي، وتُمثل انتفاضات الشباب تعبيرًا عن التناقضات العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربي، حيث يصطدم الشباب العامل والمعطل بواقع الإفقار الممنهج والتهميش المؤسساتي الذي تفرضه الطبقة البورجوازية الكمبرادورية الحاكمة. وبالعودة إلى الجذور التاريخية لهذا النضال، نجد أنه بعد ما يُسمى بـ»الاستقلال الشكلي» عام 1956، سرعان ما اكتشف الشباب المغربي أن السلطة انتقلت من المستعمر الفرنسي إلى بورجوازية محلية تابعة تحالفت مع الإقطاع والمخزن للحفاظ على علاقات الإنتاج الاستغلالية، وفي هذه المرحلة بدأت الحركة الطلابية وخاصة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في بلورة وعي طبقي يربط بين النضال الديمقراطي والتحرر الوطني الحقيقي.

محمد الراشيدي

وجاءت انتفاضة مارس 1965 بمثابة اللحظة التأسيسية للوعي الثوري لدى الشباب المغربي، إذ انطلقت الانتفاضة من الدار البيضاء ضد مرسوم تعليمي يهدف إلى إقصاء أبناء الطبقات الشعبية من التعليم الثانوي، لكنها سرعان ما تحولت إلى انتفاضة شعبية شاملة ضد النظام القائم الذي واجه هذه الانتفاضة بالقمع الدموي معلنًا حالة الاستثناء التي استمرت حتى 1970 في محاولة لسحق أي إمكانية لتطور الوعي الثوري. حيث كشفت هذه الانتفاضة عن الطبيعة القمعية للدولة البورجوازية وأكدت أن الدولة هي أداة قمع طبقة لطبقة أخرى، كما أظهرت قدرة الشباب على تجاوز الوعي الإصلاحي نحو أفق ثوري أكثر راديكالية.

وشهدت السبعينيات ظهور التنظيمات الماركسية اللينينية ومن بينها ما سيصبح لاحقا حزب النهج الديمقراطي، وفي هذه المرحلة تبنى الشباب الثوري المنهج الماركسي اللينيني كأداة نظرية لفهم الواقع المغربي وتغييره، فلم يعد النضال مجرد رد فعل عفوي على الاستبداد بل أصبح ممارسة واعية تهدف إلى بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة. وفي هذا السياق لعبت الحركة الطلابية المغربية دورًا طليعيًا في النضال الثوري، إذ كانت الجامعة المغربية فضاءً للصراع الإيديولوجي الحاد بين التيارات الثورية والتيارات الإصلاحية والرجعية، وقد نجح الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في تبني خط واضح يربط بين النضال من أجل الجامعة الشعبية المجانية الديمقراطية والنضال من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية كمدخل للاشتراكية. وقد خاضت الحركة الطلابية معارك بطولية ضد محاولات النظام تفكيك الجامعة الوطنية وتحويلها إلى مؤسسة لإنتاج البطالة وتكريس التبعية، وواجه الطلبة عبر نقابتهم الإتحاد الوطني لطلبة المغرب القمع بكل أشكاله من الاعتقالات والمحاكمات الصورية إلى الاقتحامات الوحشية للأحياء الجامعية واستعمال العنف المفرط ضد المسيرات والاحتجاجات السلمية، لكن رغم كل ذلك ظلت الحركة الطلابية تمثل خزانًا لا ينضب من الكوادر الثورية التي انخرطت في العمل السياسي والنقابي وساهمت في بناء التنظيمات الماركسية اللينينية وفي نسج علاقات عضوية مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والفئات الشعبية المهمشة.

ومع تطبيق سياسات التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي اندلعت انتفاضات الخبز في 1981 و1984، وشارك الشباب بقوة في هذه الانتفاضات التي عمّت مدنًا عديدة خاصة في المناطق المهمشة، وهنا تجلى بوضوح الربط الديالكتيكي بين الاستغلال الإمبريالي عبر المؤسسات المالية الدولية والطبقة الكمبرادورية المحلية التي تنفذ هذه السياسات على حساب الطبقات الشعبية. وجاءت التسعينيات والألفية الجديدة لتشهد هجومًا إيديولوجيًا نيوليبراليًا شرسًا، فمع انهيار تجربة الاتحاد السوفياتي شنّت البورجوازية العالمية والمحلية هجومًا على الماركسية وعلى فكرة الثورة ذاتها، وفي المغرب تزامن هذا مع سياسة الانفتاح السياسي الشكلي التي هدفت إلى احتواء المعارضة وإدماج أحزاب اليسار الإصلاحي التاريخي في اللعبة المخزنية، وفي هذه المرحلة عانى الشباب المغربي من أزمة مزدوجة تمثلت في أزمة اقتصادية متفاقمة من بطالة وتهميش وإفقار وأزمة إيديولوجية تمثلت في انحسار المشروع الثوري.

وفي هذا السياق المعقد برزت تجربة الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب كشكل نضالي جديد يعبر عن أزمة النموذج التنموي الرأسمالي التابع، إذ أن ظاهرة البطالة في صفوف حاملي الشهادات تكشف عن التناقض الصارخ بين خطاب النظام حول التنمية والتعليم وبين الواقع المادي لإعادة إنتاج الفقر والتهميش، فالشباب الذي استثمر سنوات من عمره في التحصيل العلمي يجد نفسه مرميًا في الشارع بلا أفق ولا عمل ولا كرامة. وقد خاضت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين نضالات مريرة عبر الاعتصامات المفتوحة والإضرابات عن الطعام والمسيرات الاحتجاجية في مختلف المدن المغربية، مطالبة بالحق في التشغيل كحق دستوري واجتماعي أساسي، وقد واجهت هذه الحركة القمع الممنهج من طرف أجهزة الدولة التي استعملت العنف لتفريق الاعتصامات واعتقلت العشرات من المناضلين وحاكمتهم بتهم ملفقة، لكن رغم القمع استمرت الحركة في النضال مؤكدة أن قضية البطالة ليست قضية فردية بل هي قضية بنيوية تعكس فشل النموذج الرأسمالي التابع في تحقيق التنمية الحقيقية. حيث تمثل حركة المعطلين تعبيرًا عن جيش الاحتياط من العاطلين الذي تحتاجه الرأسمالية للضغط على الأجور وتكريس الاستغلال، وهي تكشف أيضا عن طبيعة الدولة الطبقية التي تدافع عن مصالح البورجوازية الكبرى والمستثمرين الأجانب على حساب حق الشباب في العمل والحياة الكريمة.

وفي سياق ما سُمي بالربيع العربي اندلعت حركة 20 فبراير 2011 التي شارك فيها الشباب المغربي بكثافة بما في ذلك الطلبة والمعطلون والعمال الشباب، فكانت هذه لحظة انتفاضة محتملة عبّرت الجماهير الشعبية عبرها عن رفضها للاستبداد والفساد والتبعية، لكن غياب القيادة الثورية الواضحة وتشتت القوى التقدمية وقدرة النظام على المناورة عبر دستور 2011 ووصول حزب (إسلامي) للحكومة أدت إلى احتواء الحركة وإفشال إمكانياتها الثورية، وهنا تتجلى أهمية مقولة لينين بأنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

ثم جاءت انتفاضة الحسيمة والريف في 2016-2017 لتشكل عودة قوية لروح الانتفاضة الشعبية عبّرت عن أزمة النموذج النيوليبرالي المغربي وعن عمق التهميش الممارَس على المناطق الشعبية، وشارك الشباب بقوة في هذا الحراك مؤكدين استمرار روح التمرد رغم القمع.

وظهرت مؤخرا ظاهرة جيل زيد أو الجنريشن زد المغربي التي تعبّر عن شريحة واسعة من الشباب المولود في أواخر التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، وهذا الجيل نشأ في ظل أزمة اقتصادية مستفحلة وانسداد أفق سياسي كامل وثورة رقمية غيّرت أشكال التواصل والتعبير،و يمثل جيل زيد تعبيرًا متناقضا عن الأزمة العامة للنظام الرأسمالي، فمن جهة نرى لدى هذا الجيل تمردًا على القيم التقليدية للبورجوازية ورفضًا للخطاب السياسي الرسمي ووعيًا حادًا بالظلم الاجتماعي والتهميش، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كفضاء للتعبير عن الغضب وفضح الفساد والاستبداد يُظهر إمكانيات نضالية جديدة، لكن من جهة أخرى يعاني هذا الجيل من تشتت إيديولوجي وغياب أفق سياسي واضح. وقد ظهرت تعبيرات متعددة لحركة جيل زيد في المغرب من حملات المقاطعة الاقتصادية التي استهدفت شركات كبرى متحالفة مع المخزن إلى حملات على وسائل التواصل تفضح الفساد وتطالب بالعدالة الاجتماعية.

وفي ظل تعمق الأزمة العامة للرأسمالية عالميًا ومحليًا وفي سياق تفاقم البطالة والتهميش والإفقار الذي يطال الشباب بشكل خاص تبرز الحاجة الملحة لبناء الحزب الثوري للطبقة العاملة،يعمل على القيام بالعمل الثوري وسط الشباب عبر بناء تنظيمات شبابية ثورية في الجامعات والأحياء الشعبية تربط بين النضال المطلبي اليومي والأفق الثوري الشامل، كما يجب إعادة بناء حركة طلابية قادرة على مواجهة محاولات تفكيك الجامعة الوطنية وتحويلها إلى سوق لبيع الشهادات، وضرورة دعم نضالات المعطلين وربطها بالنضال العام ضد النظام الرأسمالي الذي ينتج البطالة كظاهرة بنيوية. ولا بد من التركيز على التثقيف الإيديولوجي، والربط بين نضالات الشباب والحركة العمالية إذ أن الشباب العامل والمعطل هم جزء عضوي من الطبقة العاملة ويجب الربط العضوي بين نضالاتهم ونضالات الحركة النقابية المناضلة. والمهمة الملحة اليوم هي العمل على تنظيم جيل زيد وتوجيه طاقته النضالية نحو أفق واضح، ويجب استخدام الأدوات الرقمية الحديثة في العمل الدعائي والتحريضي مع التأكيد على أن التغيير الحقيقي لا يتم عبر اللايكات والتعليقات بل عبر التنظيم والنضال الميداني المباشر.

إن تاريخ انتفاضات الشباب المغربي هو تاريخ مشرف من النضال ضد الاستغلال والقهر، لكن تحويل هذه الانتفاضات إلى ثورة اشتراكية ظافرة يتطلب بناء الحزب الثوري القادر على قيادة الطبقة العاملة والجماهير الشعبية نحو التحرر، فالمستقبل للشباب الثوري المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية والمنظم في صفوف الحزب الثوري والمرتبط عضويًا بنضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

تحرر المرأة في سياق الصراع الطبقي

ما انفكّ النظام الرأسمالي يدفع نحو تفكيك القضايا المجتمعية، ومحاولة البحث عن "حلول" لها، مع أنها ليست سوى نتاج سياساته الاستغلالية بحق الشعوب، فابتكر أزمات تسهم في زيادة (تغذية) الشرخ العمودي في المجتمع، وحرف الصراع عن بوصلته الصحيحة، فبدلاً من أن تكون الصراعات أفقية، هو يسعى دائماً لجعلها عمودية، مما يخدم مصالح بقائه ومعنى وجوده!

وفي الوقت ذاته، تطرح النظم الرأسمالية مجموعة من الحلول الوهمية لتلك القضايا لتجعل الصراع يدور في حلقات مفرغة، فتحمل عدداً من الشعارات الباهتة كالديمقراطية والمساواة بمضامينها الليبرالية ذات الوقع الرنّان على آذان المجتمعات.

لا يخلو المشهد بالتأكيد من منظمات المجتمع المدني، الأداة الأكثر فاعلية بيد القوى الإمبريالية، والتي تنجح عادة في حشد طبقة بعينها، هؤلاء الذين يرون المجتمع مصنفاً بحسب الألوان، فبعضها مخصص للدين ومشتقاته، والآخر للأقليات، وهناك طيف بأكمله مخصص للمرأة.

دانا شوارب

رحلة المرأة في التاريخ

عانت المرأة اضطهاداً على مر التاريخ كفيلاً بتعبئة مجلدات، لكن إن بدأنا من المجتمع البدائي، سنلحظ بأن مكانة المرأة لم تكن دوماً على الحالة التي هي عليه اليوم. تشير الأدلة إلى أن المرأة والرجل كانا متساويين في غابر الأزمان، طبيعة جسد المرأة كانت مشابهة إلى حد كبير لجسد الرجل، أي أنها لم تكن أقل قوة من الرجل، وكانا كلاهما يبذلان ذات الجهود والمهام (القطاف البدائي والصيد).

استمر الحال إلى أن تطور المجتمع بفضل المرأة بعد اكتشافها الزراعة (كونها أول كائن زراعي)، وهنا حظيت بمرتبة أعلى من الرجل، وانعكس ذلك جلياً في قصص الأساطير والآلهة التي كانت في غالبيتها إناثاً (الآلهة غايا في اليونان: أي الأرض ومصدر الحياة، الآلهة أثينا: آلهة الحكمة والقوة والحرب وحامية المدينة). لقد كانت المرأة عنصراً فعّالاً ومنتجاً، وأسهمت بطريقة مباشرة في عملية الإنتاج الاقتصادي، بما يعود بالنفع المباشر على المجتمع.

لاحقاً، مع ظهور الملكية الخاصة والطبقات، بدأ المجتمع يتخلى عن دور المرأة في الإنتاج واستبدله بالعبيد ولاحقاً بأدوات الإنتاج المختلفة، وأضحت المرأة في نظر المجتمع -على اختلاف الطبقة التي تنتمي إليها- الوسيلة التي تنتج (تنجب) جيلاً جديداً من الأيدي العاملة التي سيتم تسخيرها لخدمة الطبقة المالكة (الحاكمة) في نظام اقتصادي يحركه عامل "الربح". حتى وإن شاركت المرأة في الإنتاج، فهي لم تكن سوى عبدة لمالك العمل أو الورشة، أي أنها كانت مضطهدة بالضرورة، تبيع قوة عملها بكلفة أقل من تلك لدى الرجل، بحجة أنها أضعف من الذكر ولا تستطيع مواكبته في قدرته على الإنتاج، مما دفع العديدات إلى "الدعارة" ليستطعن تأمين تكاليف عيشهن في المدينة، هرباً من الريف وملّاكي الأراضي واضطهاد من نوع آخر، قد يكون مثال تصدير السلافيّات إلى أوروبا للعمل في الدعارة خير مثال على ذلك في العصر الحديث.

فرضت الرأسمالية ظروف حياة قاسية على الإناث في شرق أوروبا عقب انهيار المنظومة الاشتراكية، مما دفع السلافيّات للهجرة إلى أوروبا والعمل في "الدعارة"، لا لشيء سوى لكي لا يمتن جوعاً!

حرب الدين على المرأة

ليس من السهل مجابهة قوى الطبقة الحاكمة في ترسيخ فكر أو معتقد ما، وخصوصاً لدى الطبقة العاملة. فهي تمتلك أدوات كفيلة بزرع أفكار معينة في اللا-وعي، كفيلة بأن تلقي المرأة في حضيض المجتمع، خصوصاً إن كانت تلك الأداة هي الدين.

لا يمكننا إنكار دور رجال الدين ودور العبادة في تحقير صورة المرأة على مر السنين، بما يخدم النظام الحاكم. الدين هو الذي وصف المرأة بناقصة العقل، وجعل من الرجل وصياً عليها، مدعياً أنها غير قادرة على اتخاذ القرار أو السفر أو العمل لوحدها، وقد تماهى قانون الدولة مع هذه الصيغة، لينتج لنا بعد ذلك دين الدولة ودولة الدين في الوقت نفسه. ومن جهة أخرى، جعل منها خادمة لمنزلها وزوجها، فهي -بحسب الدين- خلقت للرجل!

لنعد إلى قصة الخلق في التوراة والإنجيل وما بعد ذلك في القرآن، تنص جميعها على أن حواء خلقت من ضلع آدم، وهي صاحبة الخطيئة الأولى برضوخها للشيطان الذي أغواها فأغضبت الرب!، وهذا كان إعادة إنتاج لـ "صندوق بندورا"، فكانت بذلك مصدراً للشرور. محاكمة الساحرات في أوروبا في القرون الوسطى خير دليل على الاضطهاد الذي مارسه الدين على المرأة بهذه الحجج غير العلمية إطلاقاً.

الاشتراكية هي معركة تحرر المرأة

تواجه المرأة أقصى درجات الاضطهاد في المجتمعات الأبوية منذ الصغر، لقد حكمت مجتمعاتنا على الأنثى بأن تكون أقل مرتبة من الرجل، ومن البديهي أن تواجه تلك المجتمعات فصاماً حاداً وأزمة أخلاقية معقدة. من الواضح أن المجتمعات الأوروبية (على الرغم من خلافنا معها في الكثير من القضايا الأخرى) تغلبت بدرجة معينة على هذه الأزمة، لكن دول العالم الثالث ما زالت تعاني منها بشدة. فالأخيرة تفرض على المرأة بأن تكون خادمة في بيتها، لكنها في ذات الوقت تستغل المرأة وتصورها على أنها جسداً مجرداً من القدرة على التفكير والإنتاج، وذلك من خلال تسليع المرأة وجعله ظاهرة منتشرة لحد أصبح طبيعياً أن نتعرض له يومياً في كافة المجالات، سواء على شاشات التلفزيون أو في المتاجر وكذلك في الصحف والكتب والمجلات.

لم يكتف النظام الرأسمالي بذلك، فقد ربط مفهوم المرأة بالجنس فقط، إلى الحد الذي أصبحت فيه الحركات المطالبة بتحرر المرأة تلخص تحرر المرأة بـ "الحرية الجنسية" فقط، نحن لا نطالب بحريات ليبرالية من هذا النوع، لا نطالب بحرية المرأة الجنسية من هذا المنظور، ولذلك حديث مطوّل قد نفرد عنه موضوعاً مخصصاً.

ومن هنا يجدر بنا التأكيد على أننا لا ننظر إلى الجنس وفق النظرة الليبرالية، ولا وفق النظرة الدينية، أي أن نظرتنا إليه تنحصر في الحب وحده، نظرة تتجاوز النظرتين معاً، هي علاقة إنسانية بحتة، من المفترض أن لا تشوبها علاقات المصلحة (كما هو في الدين، أي الزواج لتعزيز علاقات القبائل، أو لمصلحة اقتصادية)، كما لا تشوبها علاقات مصلحة (كما هو الحال في الرأسمالية، أي العلاقة من أجل المال أو التسليع)، وقد يبدو التطابق هنا واضحاً بين الرأسمالية والدين، الاشتراكية تفهم العلاقة الإنسانية على ما هي عليه، هكذا ببساطة!

في ذات الوقت، يتجلى ذلك الانفصام، أو الازدواجية الاجتماعية عندما يشعر الرجل بضرورة فرض سيطرته على ذلك الكائن "الضعيف"، ويبدأ بتشريع القوانين وصياغة مفاهيم أخلاقية من شأنها تحريم الملذات عن المرأة وتحليلها لنفسه ومن ثم إعادتها بين جدران منزلها وإطاعتها له.

هكذا، ما بين هوّة "أخلاقية" وأخرى، يستمر المجتمع بالتخبط، ويستمر النظام الرأسمالي بفرض سيطرته بشكل أعمق من ذي قبل، لا بل ويصوّر نفسه مخلّصاً، فهو الذي يمتلك الحلول وحده.

نساؤنا لسن بحاجة لبرجوازيين غربيين يخبرونهن كيف يمارسن حرياتهن، فاستبدال الثوب المطرز بالجينز ليس بالحرية التي تكفل للمجتمع التحرر من قيود الاستعباد! من السهل تفسير ظاهرة اختراق منظمات المجتمع المدني لمجتمعاتنا، لأن السبب يعود في الأساس إلى كون دولنا تابعة للإمبريالية الغربية على جميع الأصعدة وهذا ما يفسر بطلان نشاطاتها على أرضنا، لأن حل مشاكل مجتمعاتنا التي يعتاش عليها النظام لن يأتي من النظام ذاته، بل من البديهي أن ننظر إلى تلك الحلول المقترحة كأدوات تعزز من هيمنة الغرب على شعوبنا.

إن قضية المرأة هي قضية مجتمع، بمعنى أن الصراع من أجل تحرر المرأة، إنما هو في صلب الصراع ضد الرأسمالية من أجل الاشتراكية.

علينا أن ندرك أن تحرر المرأة لن يتحقق سوى في سياق تحرر المجتمع ككل من سطوة الرأسمالية وأدواتها. وهذا بالتأكيد قابل للتطبيق على جميع القضايا التي قسّمها هذا النظام. لن تتحرر المرأة إلى أن تصبح فرداً مشاركاً وبصورة مباشرة في العمل والإنتاج، ويمكننا القول وبثقة أن ذلك ينطبق أيضاً على الرجل على حد سواء.

إن الاشتراكية وحدها هي التي تكفل للمرأة هذا الدور وتلغي فكرة الأدوار الأساسية والثانوية، فكل فرد في المجتمع له دور أساسي ويسهم في سيرورة تطور مجتمعه للأفضل، وهذا عكس ما تنتهجه الرأسمالية، التي من مصلحتها ألّا يتساوى الأفراد وأن تقع الثروة في أيد أقلية تدير شؤون العالم وتحدث فيه الخراب كما يروق لها!

إن البداية في مشروع تحرري ثوري لإسقاط الإمبريالية يبدأ في اللحظة التي تعي فيها الشعوب أن الصراع طبقي لا غير. هذا النظام يستغل الرجل بذات القدر الذي يستغل فيه المرأة، فهو يرى في الشعوب أدوات تزيد من ثروته وتوسع نفوذه. الانجرار وراء إدعاءات الطبقة الحاكمة يعيدنا خطوات للوراء، تماماً كما يحدث في الوطن العربي في الآونة الأخيرة، فقد استغلت هذه الأنظمة جهل الطبقة العاملة لتعيد الصراع إلى المربع الأول، ورأينا أن نشاط منظمات المجتمع المدني قد ازداد مؤخراً، فالنظام في أزمة والشعوب المتململة فقدت الصبر، لكنها من السهل أن تتعرض للتخدير من جديد، إما أن ترتدي السلطة رداء رجل الدين أو تفتح الأبواب لمزيد من البرجوازيين (بالمناسبة، رجال الدين هم من الطبقة البرجوازية أيضاً) لتوفير الحلول بصورة مستوحاة من شاشات هوليوود!

من جديد، إن المضي في هذا المشروع التحرري الثوري من هيمنة الإمبريالية لا يمكن تحقيقه من قبل المرأة بمعزل عن الرجل، بل جنباً إلى جنب لحين إسقاط النظام الرأسمالي وأدواته، ومن ثم تحقيق الانتصار من خلال النضال لإقامة مجتمع اشتراكي يقدّر الأفراد جميعاً على حد سواء، بغض النظر عن الجنس والأصل والعرق والدين.

قد لا تفارقنا صورة الثائر تشي جيفارا وهو يحمل البندقية، وهي كذلك، جنباً إلى جنب، الكتف إلى الكتف، في ساحات المعارك، وفي ساعات الرخاء (وكم هي قليلة)، مع شريكته، وهي الصورة التي تلخّص معاني تحرر المرأة، بلا تسليع، وبلا رجعية!

عن راديكال، العدد التاسع والخمسين، مارس 2015.

رحلة العودة إلى الشمال..

فرح يمتزج بحزن وفَقْد

محمد النعامي

«نعم عدنا، لكننا تركنا في رمال الجنوب جسد والدي، وزوج أختي، وقدمي وبضعاً من أصابع يدي التي بُترت في استهداف للاحتلال. أذرف الدموع في هذه اللحظة لفقدي الكثير والكثير؛ بفقدان والدي، وكل من تراهم الآن فقدوا أحباء دفنوهم، ويبتعدون الآن عن قبورهم، لكن جرحهم ما زال ينزف في القلب. كلنا نحاول أن نُظهر الفرحة لنغيظ المجرمين الذين حاولوا إبادتنا وهزيمتنا ومحو شعبنا، لكن رغماً عنهم ها نحن نعود، وسأبيت اليوم لأول مرة منذ عام و3 أشهر في منزلي، وليس في خيمة.»

هذا ما قالته الفتاة ربى الزهد، والدموع تُغْرق عينَيها، في أثناء عبورها حاجز نيتساريم، عائدة إلى منزلها في حي الدرج في مدينة غزة، بعد أن نزحت منه في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلى الرغم من الضرر الكبير الذي لحق بمنزلها، فقد أصرت على العودة إليه، وحالها كحال مئات الآلاف من الذين عبروا من جنوب القطاع إلى شماله.

واكبنا هذا المد البشري على مرمى البصر، وانتظرنا لمدة يومين في منطقة تبة النويري المتاخمة لمحور نيتساريم مع آلاف النازحين الذين باتوا في العراء، في انتظار انسحاب قوات الاحتلال من المحور الذي عاد إلى مسماه القديم، المعروف باسم «مدينة الزهراء».

وخلال الانتظار، أمطرت قوات الاحتلال النازحين بالرصاص مرات عديدة، وهو ما أدى إلى ارتقاء شهداء، وأعداد من الإصابات، وأمضى النازحون ليلتَين في غاية البرودة، بعد أن تركوا خيامهم وفرشهم جنوباً.

وفي صبيحة 27 كانون الثاني/يناير 2025، وبعد إعلان الوسطاء التوافق على العودة، تحوّل المحور الذي اشتهر بمحور الموت (نظراً إلى أن كل من يقترب منه يُسْتَهْدَف، وجرت فيه عدة إعدامات ميدانية للنازحين) إلى ممر حياة لمئات الآلاف من الفلسطينيين.

عاد النازحون وَهُمْ يرددون تكبيرات العيد، في أجواء احتفالية، وبعد أن كان صوت الرصاص والمدافع وحده ما يُسمع على طول هذا الطريق، فقد طغَت زغاريد النساء والأهازيج الفلسطينية، في مشهد عودة لطالما تعهّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأنه لن يحدث أبداً.

كانت رحلة العودة طويلة وشاقة، وقد قطع الجميع الطريق مشياً على الأقدام، نساءً وأطفالاً وشيوخاً ومصابين، وآثار آليات الاحتلال على الطريق جعلت الحركة صعبة للغاية، لكن لم تغب أجواء الاحتفاء بالعودة عن العائدين.

وعلى جانب الطرق، وُجدت هياكل عظمية لفلسطينيين قتلهم الاحتلال على مدار أشهر الحرب، وصُنفوا فلسطينياً بأنهم مفقودون. واتضح أن بعض الهياكل هي لأطفال نظراً إلى صِغَر حجم الجمجمة.

شَاهدنا الدمار الهائل الذي تعرضت له المناطق التي ضمها محور نيتساريم، فقد عم الدمار الشامل كل مظهر للحياة، وغيرت آلة الحرب معالم الطريق.

توقفنا في منتصف دوار النابلسي، في الجزء الجنوبي الغربي لمدينة غزة، لبعض الوقت، وذلك لنرصد مشاعر العائدين، وعلى الرغم من الفرح العارم الذي كانت تضج به وجوههم، فإن الدموع كانت حاضرة، فكثيرون هم مِمّن نزحت عائلاتهم بكامل عددها، وعادت بأعداد أقل، أو لم يعد منها أحد جرّاء المجازر الوحشية التي استهدفت مناطق نزوحهم.

وفي كل مكان كنا نرى لحظات مؤثرة لعائلات كانت نازحة جنوباً، والتقت أخيراً أبناءها الذين صمدوا في مناطقهم ومنازلهم شمالاً. ومن المواقف المؤثرة أن شاباً قابل عائلته في منطقة الشيخ عجلين على ساحل مدينة غزة، فاحتضن والدته بحرارة حتى اكتشفت أن يده مبتورة، فصاحت: «وين إيدك يما، وينها وينها، يا حسرتي على شبابك»، وكان قد أخفى عنها إصابته كي لا يفجعها، فاستمر العناق مع دموع حزن وفرح.

وتزيّن ما تبقى من جدران في المدينة المدمرة بعبارات ترحيبية بالنازحين، وحلّت الأعلام الفلسطينية في مناطق كان يسيطر عليها جيش الاحتلال ورفع عليها علمه.

وأمام تلال رملية وضعها الاحتلال في أحد المواقع العسكرية التي فككها قبيل الانسحاب، قابلنا السيد محمود صافي وهو يستريح على جانب الطريق، وهو شيخ ثمانيني صمم على العودة إلى الشمال على الرغم من دمار منزله ومنازل أبنائه بكرسي متحرك، وقال إنه رفض طلب أبنائه الانتظار حتى تتيسر حركة السيارات، وسارع في العودة إلى قرية بيت لاهيا التي دمر الاحتلال معظمها.

وقال الشيخ محمود صافي في حديث إلينا: «ما زلت أذكر النكبة وكيف هاجرتُ أنا وعائلتي من قرية دير محيسن، وعشت طفولتي وشبابي في الخيام والمنازل الطينية، على أمل أنها مؤقتة وأن العودة قادمة، حتى فُجِعْنا بالنكسة وهُجِّرنا مجدداً. لهذا كان النزوح قاسياً ومؤلماً بالنسبة إليّ، وكنت أراها نكبة أخرى، لكن العودة الآن بددت هذا الخوف، وأثبتت أن ما يؤخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة.»

وأضاف: «عشتُ في الخيام، وتنقلتُ من الشمال إلى مدينة غزة، ومنها إلى مخيم البريج وسط القطاع، ومنه إلى مدينة خان يونس جنوباً، ومنها إلى رفح، ثم إلى دير البلح، ثم قرية الزوايدة وسط القطاع، والآن أعود إلى بيت لاهيا، وودعتُ 4 من أحفادي وقد استشهدوا في مواصي خان يونس، وخسرت كل ما أملك. وعلى الرغم من كل هذا، فإنني أعيش شعوراً لم أعشه من قبل، وهو شعور العودة، وسأضع في مكان منزلي خيمة وأكمل حياتي بفخر.»

وخلال رحلة العودة، استوقفتنا حماسة الأطفال ولهفتهم للعودة إلى مناطقهم، بعد أن أمضوا جزءاً من طفولتهم في النزوح، بعيداً عن مقاعد الدراسة، وفي أجواء من الموت والخوف.

وعلى الرغم من طول الطريق والجهد الكبير التي بذلوه في السير، فإن أكفهم لم تتوقف عن رفع شارات النصر، بعد حرب اعتبرهم الاحتلال خلالها هدفاً مستباح الدماء، إذ ارتقى أكثر من 17،000 طفل، بينما لا يزال الآلاف غيرهم في عداد المفقودين حتى الآن، ويُرَجَّحُ أنهم تحت الأنقاض، وبتمت الحرب 38،495 طفلاً، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي.

والجدير بالذكر هنا أن المناطق التي عاد إليها النازحون تفتقر إلى أدنى التجهيزات والخدمات والبنى التحتية، إلى جانب كمّ الدمار الهائل في المنازل والمراكز الصحية والحكومية.

عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

العاقل السياسيّ، والسياسيّ العاقل

نورالدين موعابيد

بدهيّ(بفتح: الباء و الدال)أن العقل والجنون نسبيان، مختلفا التجليات، وهما ذوا سلطتين رمزيتين، لما يمارسانه من تأثير في المخيال الشعبيّ؛ فالعقل هو عاصم الإنسان من «الوقوع في الزلل». وقد عُد أحد مصادر المعرفة إلى جانب مصدرين آخرين: الحس والحدس. وقديما، ما ذكر العقل، إلا ذكر ما يحايثه: الوجدان(العاطفة)، نحو الجوادين اللذين اختزل بهما أفلاطون «الأنشطة» البشرية. ولم تشتعل نار«علم الكلام»، ولا هي استعرت إلا تأسيسا على الثنائية الضدية: العقل/النقل، لاسيما في تركة فرقة المعتزلة، هذه الفرقة التي انتصرت للعقل إلى حد أنها ارتكنت إلى التأويل كلما تعارض العقل والنقل.ولا يعزب عن البال أن العقل من شروط التكليف(المسؤولية) في المرجعيات الدينية. يذهب التحليل النفسيّ إلى أن العقل الباطن هو مفتاح فهم الأنا بما لها من علاقات بالأنا الأعلى و الهو. ومن المفاهيم الحديثة التي هي من مترتبات موضوعة «العقل»: (العقل المعتقل أو المعطل)، (العقل المغتال)، (العقل الأداتيّ)..بل إن الجابريّ إجترح: (العقل العربيّ)، إذ اجتفى بما دعاه: (العقل السياسيّ)، و(العقل الخلقيّ)..أما Kant قبله، فقد نظر لنقد: (العقل الخالص أو المحض)، و (العقل العمليّ)، يقول الروائيّ المبدع «عبد الرحمان منيف»: (بطولة الإنسان في هذه المرحلة هي أن يبقى حيا وشريفا ، وألا يفقد عقله.)). وبما أن الحرية هي أساس الإبداع، فإنني سألامس «علاقة الحرية بالعقل»، تلك العلاقة الموغلة آثارها في النسيج السياسيّ، ألم يقل أرسطو إن الإنسان حيوان سياسيّ؟!

واضح أن العقل هوَ الذي يخلق المعنى لدى الإنسان الحر، لاسيما أن الدارسين يميزون الحريات البدنية، والحريات العقلية، فأما الأولى فيباركها «المستبد بالقوة»، ويهلل لها «المستبد بالفعل»، لأنها إحدى آليات التمويه والتضليل ومشتقاتهما التي تسعى إلى تأبيد الاستبداد، فلا تتلكأ في الاعتراف بالمعبود الجديد (الرياضة، وبخاصة كرة القدم)، وبالضحالة والتفاهة أينما وُجدتا (الأشكال التعبيرية غير الهادفة :الموسيقى، الرقص، إحياء المواسم، الفولكلور...) وأما الأخرى فهي تنويرية، تثويرية، لا يغمض لها جفن حتى تدك آخر حصون (التفكير والفعل الرجعيين)،من مداميكها النقد، ونقد النقد، والنقد الذاتيّ، وإن عانت الخنق والحرق. ويذكر أحد المعتقلين السياسيين أنه طلب من السجان أن يحضر له كتابا معينا، فقال الجلاد: «إن إدارة الزنزانة لا تملك الكتاب الذي طلبته، لكن مؤلفه موجود، هو معتقل هنا.»!!..ولا يختلف لبيبان حول شرط العقل في السياسة، السياسة التي هي في أبسط معانيها : «ممارسة السلطة»، وفق ما يعترف الجابريّ. ومعروف عن السينمائيّ، الأمريكيّ Michael Moore أنه سخر من الرئيس الأمريكيّ الحاليّTrump متهما إياه بالجنون، فكيف للمجنون أن يكون مسؤولا عن الأسلحة النووية؟؟!!

وإذا جاز لنا أن نستأنس بما أوردته المعاجم اللغوية، العربية بخصوص الفعل: «ساس»، فإننا نقول بإيجاز، إن السياسة في ماكرو-بنيتها هي: حسن النظر، المرتبط بأمور الحاكم و المحكوم (السائس و المسوس)حين تكون العدالة الاجتماعية مُفعّلة، وتكون من ثمة، المواطنة (بمعناها السياسيّ) قد تحققت في فضاء ديمقراطيّ ، تحديدا. ولا أحد يجهل كون «النظر» هو الفكر، وليد العقل..لكنه مؤسف جدا أن تفرغ السياسة من دلالاتها المستندة إلى الكفايات التدبيرية لصالح عموم الجماهير الشعبية، كي تعبّأ(بفتح الباء المشددة) بسلوكات ضاربة أطنابها في الحيف والعسف والزيف، إلى حد أننا بتنا نقرأ و/أو نسمع أنها:

-1»فن الكذب»..

2 -»ما دخلت في شيء إلا أفسدته»(الشيخ محمد عبده)..

3 .»فن الممكن»..

-4»هذا الزمان مشوم
كما تراه غشوم
الحمق فيه مليح
والعقل عيب و لوم «

والواقع أن السياسات الديمقراطية التقدمية، الشعبية، بريئة من ذلك كله، براءة الذئب من دم يوسف، تعتمد الشفافية، والمساءلة والمحاسبة، فلا حصانة للإفساد، كائنا من كان المفسد لن يفلت من العقاب، بعد أن يحاكم محاكمة عادلة. ومهما تك علاقة السياسة بالعقل، فإنه حُقّ للمرء أن يتباهى بتحديد عبد الرحمان الكواكبيّ السياسة في مؤلفه النفيس (طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد)، بأنها: «إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة» (القاهرة.ص:12،بدون تاريخ)، وإن كان من رأى أن الحكمة أوسع من العقل، وأشمل، بل إن أحدهم قال «هما إذا اجتمعا تفرقا،وإذا تفرقا اجتمعا.»

حاولت هذه السطور ملامسة علاقة السياسة بالعقل، وهي من الملامسات العجلى التي توصد أبوابا لتفتح نوافذ تتسرب منها أشعة ولود، ساعية إلى مواصلة البحث والتنقير.

عمر باعزيز:

راكم شباب المغرب تجارب متنوعة واجه فيها الفساد والاستبداد والافتراس

تقديم

ضيف هذا العدد هو الرفيق عمر باعزيز نائب الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، كاتب وطني سابقا لشبيبة النهج الديمقراطي، مناضل سابق في فصيل الطلبة القاعديين، رئيس سابق للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب... نحاوره حول الموجة الحالية للحركة الاحتجاجية للشباب المغربي جيل Z ، وما سبقها وآفاقها المحتملة...

■ كيف يمكنكم أن تقدموا لقرائنا هذه الحركة الاحتجاجية المنظمة أخيرا في ها المغرب؟

● هي كما تبدو عليه، حركة احتجاجية من فئة الشباب الذي انتظم أفقيا في مجموعات رقمية.لها أهداف عامة تهم مطالب اجتماعية بعينها،تتمثل أساسا في: التعليم والصحة والشغل...بشعارات عامة أيضا ضد الفساد ومن أجل أولوية هذه المطالب على الاستحقاقات الرياضية القارية أو العالمية التي يعتزم المغرب احتضانها قريبا.لقد حملت هذه الحركة اسما «محايدا» GEN Z+212 بدلالة تعريفية تحيل على جيل الشباب من مواليد ما بين حوالي 1995-2015ثم الاحالة على رقم ترميز الهاتف الدولي للمغرب212...وهي من حيث أشكالها النضالية،تمتح من تقاليد النضال الديمقراطي الجدري وما راكمته نضالات الحركة الطلابية في كليات الطب والصيدلة ونضالات حركة المعطلين وحركة 20فبراير التي اجتاحت حينئذ الفضاء العام.

انها دلالة تحيل أيضا الى جيل الثورة الرقمية والوسائل المتطورة للتواصل الاجتماعي التي تسرع من التحولات الجديدة لعالم اليوم.وذلك في ارتباط وتأثيرات متبادلة بين هذا الجيل من شباب العالم،خاصة وما شهدته تجارب نوعية في بلدان مختلفة:مدغشقر،النيبال،كينيا،البيرو ،

اندونيسيا...وكلها بلدان ضحية السياسات النيوليبرالية المطبقة قسرا على ارادة الشعوب وضحية التبعية العميقة للرأسمال العالمي.

لقد استطاعت هذه المبادرة أن تحشد وتعبىء عشرات آلاف الشباب بحكم سرعة تواصلها وتوفير وسائل اتصالها الرقمي قليل الكلفة المالية،لكنها استطاعت أيضا تحويل هذه المبادرة من الافتراضي الى ميدان الفعل في أشكال نضالية في العديد من المناطق،كلفت الشباب الكثير من القمع المباشر والمحاكمات الصورية واغتيال ثلاثة مناضلين من رفاقهم.

■ ما السياقات المساعدة على احتجاج هذه الحركة الشبابية؟

● من بين السياقات المساعدة لانفجار وتجدد هذا الفعل الاحتجاجي هو ما تعمق من مخلفات السياسات العمومية الفاشلة والأزمة البنيوية التي تطال قطاعاتنا الاجتماعية منها خاصة.وذلك في ارتباط جدلي والأزمة التي تتخبط فيها الرأسمالية في عمق بلدانها وانعكاساتها الكارثية على البلدان الرأسمالية التابعة.بحيث لم تكلف نفسها حكومة الباطرونا في بلدنا حتى تقييم مساراتها التخريبية التي تجني على المكتسبات التي حققها الشعب المغربي عبر نضال تاريخي وعسير قدمت فيه الطبقة العاملة تضحيات جسام وكلفت عموم

جماهير شعبنا ما لا يعد ولا يحصى.

هكذا يسارع النظام المخزني ومن فوقه الأوامر الصارمة للمؤسسات الرأسمالية الى جر حكومته الى التطبيق الأمثل للتعليمات والمزيد من التقشف وتحلل الدولة من كل مسؤولياتها عبر خوصصة القطاعات والخدمات العمومية وفي مقدمتها الخدمات والبنيات التحتية والطواقم الطبية الضرورية في مجال تطبيب وصحة المواطنات والمواطنين ضمانا لحقهم في الوصول الى العلاج.كما تم تصفية التعليم العمومي لحساب المدارس والمعاهد الخاصة بما يخدم مشاريع ومخططات الكتلة الطبقية السائدة،والاكتفاء بمؤسسات «عمومية» تعمل في أحسن الأحوال عى تخريج اليد العاملة القابلة للاستغلال والاضطهاد الطبقيين...

انها فئة الشباب الأكثر تعرضا لمخاطر وكوارث هذه المخططات التي تضرب الحلم والمستقبل الذي يحمله جيل آخر ذو بعد «عالمي»يقارن أوضاعه مع البلدان المتقدمة والأكثر انفتاحا وضمانا للحريات.انه نفس الشباب عمريا في المغرب وفي العالم الآخر،لكن شبابنا فرضت عليهم أوضاع الفقر والتخلف وفضاءات مجردة من حق التمتع بالحريات والديمقراطية كما تفترضه حياة الانسان والمواطن.

وفي السياق نفسه،راكم شباب المغرب تجارب متنوعة واجه فيها الفساد والاستبداد والافتراس.فهو أبدا ليس ببعيد عن نضالات الحركة الطلابية وخاصة النضالات الأخيرة في كليات الطب والصيدلة التي عرفت توقيفا للدراسة بما فيها التطبيقية ونضالات خريجي معاهد تكوين الممرضين والممرضات،نضالات حركة المعطلين،الحراك التعليمي ونضالات حركة 20فبراير المجيدة.لا بد لهذه التجارب أن توقع بوشم على مخيال وذاكرة هذا الجيل،جيل الرقميات والتواصل السريع. ومن الطبيعي أن يضيف اليها تلك المعارف والخبرات التواصلية ليتقدم بهذه الحركة في صيغة أخرى جديدة في شكلها لكنها بنفس المطالب التي بقيت محجوزة لدى الحكومات المتعاقبة تحت رعاية النظام المخزني دون أن يقدم لها أجوبة كافية وشافية مادام يفتقد اليها أصلا...

■ هل من شرعية لمطالبها وأشكالها في مختلف أبعادها؟

● منذ خطوتها الأولى في ميدان النضال يوم السبت 27شتنبرمن العام الجاري،وما خلفه من عنف وقمع مخزني واعتقالات طالت بعض المحتجين الشباب وغيرهم،اكتسبت هذه الحركة شرعيتها النضالية بعد قرارها الجماعي من داخل التطبيق الالكتروني المعتمد.لقد فرضت على النظام عمليا أن يقدم الجواب على مطالبها الاجتماعية أو يرفع يده مستسلما الى تقاليده الراسخة في العنف والمنع والقمع والاعتقالات التي بلغت المئات...أما مطالب هذه الحركة فلا يمكن أن يتنازعنا أحد في شرعيتها أو يتنكر للوضعية التي آلت اليها بلادنا حيث يحتل المغرب المرتبة 110عالميا من أصل 182على مستوى التعليم وفق دراسة صادرة فقط في شهر غشت لهذه السنة ولا تزال سياستنا التعليمية طبقية موجهة لخدمة السوق الرأسمالي التبعي.وعن قطاع الصحة،يمكننا النظر بالعين المجردة الى الفقر من حيث الأطر الطبية والتقنية وتوازن انتشارها في مختلف الجهات على حساب الجهات التي تعاني أصلا من التمييز والتفاوت المجالي في المغرب المنسي.فضلا عن ضعف البنيات التحتية وقلة مستوصفات القرب والمستشفيات الجامعية الضرورية،لفائدة المصحات الخاصة التي تنعم في فوضى تكاليف العلاج والتلاعبات المالية التي يدبرها سماسرة القطاع في أبهى صور الفساد المؤسس.

غير أن البطالة وغياب فرص التشغيل،تبقى الشبح المخيف في غياب سياسة شعبية حقيقية في ميدان التشغيل. لا يزال العديد من خريجي الجامعات ومعاهد التكوين في القرى و المدن من دون شغل قار ولا تزال الحكومة تتبجح بأرقام مخدومة تدعي من خلالها أنها تتقدم في هذا المجال الحيوي.بل هناك فئات عمرية ليست منشغلة بالدراسة،لا تعمل ولا تبحث عن عمل ومن دون مؤهلات متروكة الى المجهول وما يتهددها من مخاطر الانحراف ومختلف الأمراض الناجمة عن التهميش والاقصاء الاجتماعي...

■ كيف تنظرون الى حظوظ نجاحها وما آفاقها المنتظرة؟

● لكل تجربة نضالية كامل حظوظ نجاحها.وهذه الحركة المناضلة من شباب المغرب،تتوفر على مقومات هامة تجعلها قادرة على شق طريق النجاح:

- قوة تواصلية كبيرة وقدرة على التعبئة واسعة.
- وضوح المطالب وطبيعتها الاجتماعية وانتشار المعنيين بها على جغرافية واسعة.
- حضور وعي حسي وفردي وسط الشباب قابل للتطور الى وعي جماعي هادف.
- امكانية الفعل بواسطة تنظيمات مرنة وباساليب الديمقراطية المباشرة.

كل هذه المقومات تجعل من الحركة صمام أمان لضمان استمراريتها في مدة زمنية أطول.غير أنها ستجد نفسها مضطرة الى تطوير تنظيماتها الى أشكال تنظيمية أرقى بما يمكنها من تدبير كثير من شؤونها وتنسيق عملها مع ضرورات تمنيعها من المتربصين وخدام الدولة البوليسية.كما أن الحركة معنية بشكل كبير كلما تقدمت أشكالها النضالية الى ربط تنسيقات مع القوى المناضلة وضد المخزن وكل من يواجه السياسات اللاشعبية والطبقية التي تدفع الجماهير الشعبية وضمنها شرائح واسعة من الشباب المناضل من أجل مجتمع المساواة والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

في ذكرى الشهيد جبيهة رحال

نظم رفاق الشهيد جبيهة رحال الذكرى 55 لاستشهاده، وذلك بمقر حزب النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء يوم السبت 18 أكتوبر 2025.

واستحضارا لذكراه نظمت ندوة سيرها الرفيق عبد السلام باهي، وأطرها كل من الرفيق عبد الله الحريف والرفيق عبد الغني القباج. وأبرزت مداخلتا الرفيقين نضال الشهيد وتصوراته الفكرية، وربطا ذلك براهن الحركة الماركسية اللينينية، وتفاعل الحضور مع المداخلتين بنقاش عميق لقضايا نظرية وتنظيمية ونضالية تهم اليسار عامة والماركسيين بشكل خاص. وقد تم في سياق الإعداد لتخليد هذه الذكرى طبع كراس تضمن شهادات للعديد من رفاقه ومجايله ومنهم الحسين الطوكي الذي نقدم شهادته في هذا العدد.

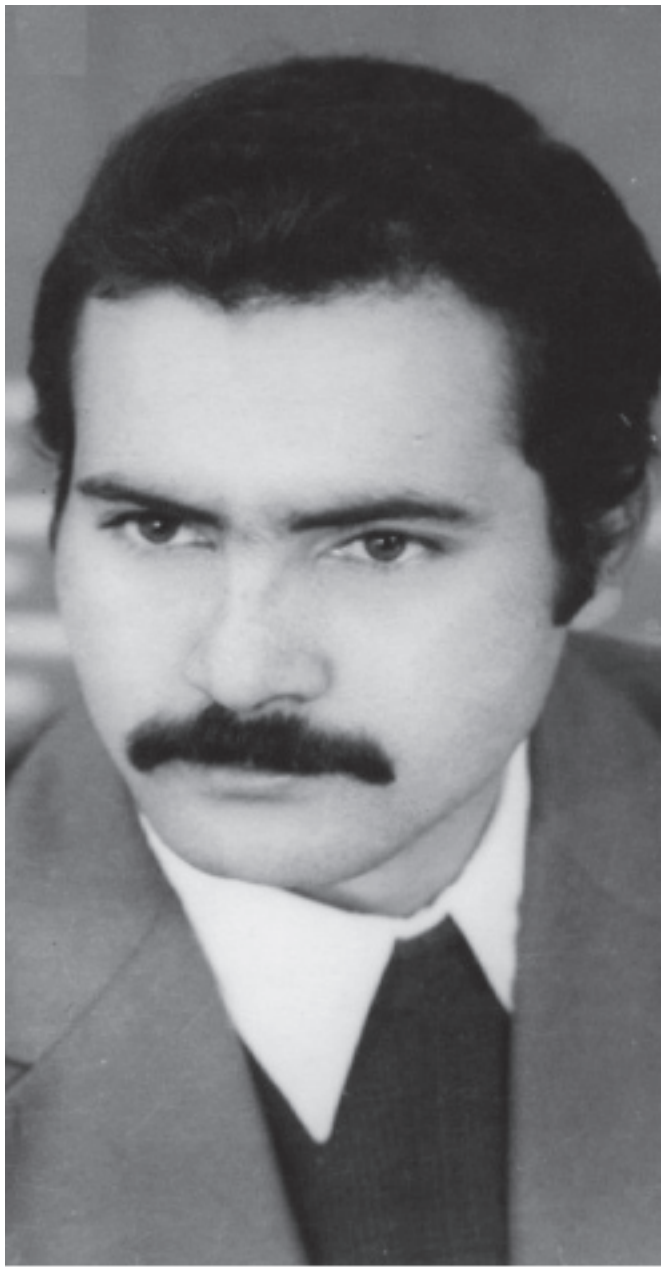

قيم الرفيق جبيهة رحال

يأتي الإهتمام بقيم المناضل الفد جبيهة رحال هذه السنة في سياق تنامي الوعي بضرورة النضال من أجل إحقاق مكاسب إجتماعية محددة.

ويمكن الحديث عن القيم الحياتية لهذا المناضل الجسور من خلال هويته:

1- عامل بأحد المصانع بالدارالبيضاء ... وقد تطور نضاله النقابي إلى وعي بروليتاري من خلال الممارسة العملية والتكوين النظري.

2- إلتزامه بالمصالح الشعبية في سيرورة الثورة الديمقراطية كإطار في منظمة «23 مارس» أحد فصائل الحركة الماركسية اللينينية...

3- إلتزامه بمبدإ الأممية في تبنيه القضايا العادلة ومن بينها القضية الفلسطينية التي جعلها قضيته (وليس فقط كمتضامن معها).

4- منهجه : مادي جدلي (يذهب في التحليل إلى عمق التناقضات المجتمعية بهدف حسمها) ...

5- التواضع (ضد البطولية والزعامتية والإنتهازية ...)

6- الممارسة النضالية الجماعية المنظمة والديمقراطية.

إن هذه القيم التي تنهض عليها هويته تعمل – ليس فقط لزرع بذورالوعي بضرورة إحقاق المكاسب – بل لإعتبار الذاكرة الجماعية المقاومة مجالا يسعفنا في إبداع دينامية حياة كريمة (وليس كموروث مُدّخَر).

وفي سياق هذه الدينامية يمكن إبتكار أنوية ديمقراطية مؤطرة للمبادرات النضالية.

وما الهبَّات الشبابية إلا حلقات من حلقات هذا المخاض الذي يستدعي وَلّادة بارعة ؟

إن من يساءل تاريخ المغاربة المعاصرقد يدرك أن الصدام مع التوجهات المخزنية يحتاج إلى مقاومة متواصلة وقد تطول ؟

سيظل الراحل الجريئ جبيهة رحال رمزا ورفيقا من بين رفيقات ورفاق يشقون طريق هذه الوَلادة.

الحسين الطوكي
مراكش في 8 أكتوبر 2025

حدث الأسبوع

وقف إطلاق النار في غزة «مبادرة سلام» أم محطة لتصفية القضية الفلسطينية؟

علال الجديد:

على امتداد عامين من القتل والتنكيل والابادة الجماعية من طرف العدو المحتل المدعوم عسكريا واقتصاديا وسياسيا أمريكيا وغربيا، لم يستطع كسر إرادة وعزيمة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في الدفاع عن أرضه المعمدة بدماء الشهداء رغم الخسارة التي لحقت به، بل العكس هو الذي حصل ،خرج العدو مدلولا، معزولا ومنبوذا من طرف شعوب العالم بأجمعه، ويواجه مسؤولوه الكبار ملاحقات قضائية دولية بصفتهم مجرمي حرب.

لم يستطع الكيان الصهيوني وشريكته في الجريمة أمريكا تحقيق أي هدف من أهدافه الاستراتيجية عن طريق الحرب. فلا أهل غزة تركوا أرضهم ولا المقاومة استسلمت ولا تم تحرير الرهائن. وبالتالي لم يعد أمام العدو من خيار سوى الجلوس الى طاولة التفاوض حول ما سمي « خطة ترامب لوقف الحرب على غزة» والتخلي عن فكرة تهجير أهل غزة للدول المجاورة وتحويلها الى عقار يدر أرباحا.

أعلن أخيرا عن وقف اطلاق النار في غزة بعد عامين ،واجه خلالها الشعب الفلسطيني أحد أكثر مراحل تاريخه دموية ووحشية في ظل إبادة جماعية متواصلة، استهدفت الإنسان الفلسطيني في غزة والضفة والقدس والزنازين . ودفع ثمنا باهظا ،مئات الآلاف من الشهداء ومثلهم من المهجرين قسرا في كل أنحاء العالم وأمثالهم من الجرحى والمصابين والمعتقلين، دفاعا عن الأرض والحق والحرية والكرامة.

الاعلان عن وقف اطلاق النار في غزة ،ما كان ليكون لولا الصمود الاسطوري للمقاومة الفلسطينية أمام جيش مدجج بأحدث الأسلحة الفتاكة وفيالق متعددة ومتنوعة من الجنود وآلة إعلامية ودعائية عابرة للقارات .وثبات الشعب الفلسطيني وايمانه بعدالة قضيته والتضامن الشعبي الأممي الواسع معه ودعم دول الاسناد ،زيادة على الضربات الموجعة التي ألحقتها المقاومة الفلسطينية بالكيان الغاصب في العتاد والأرواح وفضح زيف سرديته وخطورة عنصريته وعرت عن حقيقته ككيان استعماري، اقلاعي ،عنصري يمارس القتل والابادة. فلم تخل عاصمة من عواصم العالم ، بما فيها عواصم وجامعات تلك الدول الداعمة تاريخيا للكيان الصهيوني، من مظاهرات واحتجاجات ومسيرات نصرة لفلسطين ومنددة بالاحتلال وجرائمه وضاغطة على حكومات دولها لاتخاذ مواقف حازمة ضد حرب الإبادة والتجويع والتهجير القسري لأهل غزة والاستيطان، مطالبة إياها بوقف الدعم العسكري والسياسي لهذا الكيان اللقيط ووقف التطبيع معه والاعتراف بدولة فلسطين وتمكينها من حقوقها الوطنية وانهاء الاحتلال. انها استفاقة عالمية وصحوة حقوقية رغم المحاولات البئيسة للكيان ومعه الاعلام الامبريالي لطمس الحقيقة. هذه الهبة الشعبية العالمية واستفاقة الوعي الشبابي هو أكثر ما يخشاه العدو لأنه أصبح يهدد وجوده ويلاحقه في كل الأماكن حتى في مدرجات ملاعب كرة القدم ولنا في أنصار منتخب النرويج مثالا على ذلك .

فما المطلوب اليوم؟

المطلوب اليوم هو ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتوحيد المقاومة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وفرز قيادة وطنية فلسطينية يشهد لها بالنزاهة لإدارة الصراع مع الكيان الاسرائيلي الغاصب بحنكة والابقاء على القضية الفلسطينية متقدة وحماية هذه الحركة التضامنية العالمية وعدم السماح بتفتيتها بعدما وصلت ذروتها ،وهذا الاجماع العالمي هو الذي فرض نفسه على « خطة ترامب «بضرورة وقف الإبادة الجماعية الجارية حاليا. لأننا نعلم أن الامبريالية الأمريكية والغربية لن تتخلى بسهولة عن هذا الكيان وهي التي اصطنعته ورعته ودعمته وجعلت منه قاعدة متقدمة لخدمة مصالحها وقضاء مآربها في المنطقة. فالكيان الصهيوني لا ثقة فيه ،فهو قادر على إعادة التموضع والهجوم وتخريب كل الاتفاقات والالتفاف عليها خاصة وأن خطة ترامب كلها ألغام.

لذا نراهن على وحدة الشعب الفلسطيني وترك الخلافات الداخلية جانبا لمواجهة العدو كشعب موحد لتفويت الفرصة على المتربص بهم المجرم النتن ياهو. ويعتبر اتفاق بكين مدخلا عمليا لهذه الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية مسنودة من الكل الفلسطيني بما فيهم حكومة الضفة ورفض أي وصاية أجنبية أو إقليمية على الشعب الفلسطيني ،واستثمار هذه الهبة الشعبية العالمية المساندة للشعب الفلسطيني والحفاظ عليها وتطويرها بما يدعم النضال الفلسطيني حتى التحرير والعودة وتقرير المصير على كل التراب الوطني الفلسطيني وبناء دولة مستقلة، عاصمتها القدس. تبقى مسؤولية كل القوى الثورية والتقدمية والعمالية الوعي بضرورة ربط نضالها ضد الامبريالية والاستغلال الداخلي بنضالها الاممي ضد الاستعمار والصهيونية، بما يشكل جبهة عالمية موحدة في مواجهة الامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية ،وفي جعل القضية الفلسطينية محور نضالها الاممي ومنارة تهدي الشعوب المناضلة في المنطقة والعالم نحو التحرر والانعتاق من الاستعمار والهيمنة.